

مقالة بحثية

دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق نهضة تركيا التنموية بعد عام 2002م دراسة حالة تحليلية في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية

ياسر إبراهيم عمر سلامة^{1*}

¹ وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين

* الباحث الممثل: ياسر إبراهيم عمر سلامة؛ البريد الإلكتروني: Yassersalameh1@gmail.com

استلم في: 12 يوليو 2026 / قبل في: 03 أغسطس 2026 / نشر في: 30 سبتمبر 2026

المُلخَص

رغم اتساع الاهتمام الأكاديمي بالتجربة التركية، يظل تحليل دور الحزب الحاكم في إحداث التحول التنموي بقطاعاته التعليمية والصحية والخدماتية موضوعاً يستدعي فحصاً منهجياً معمقاً، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور حزب العدالة والتنمية في تطوير القطاعات الثلاثة المذكورة من 2002-2024، اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في استعراض برامج التنمية التي تبنتها الحكومات التركية في التعليم والصحة والبنية التحتية. شكل مستوى التقدم العلمي الابتكاري التركي في عهد حكومات الحزب صعوداً تراكمياً، بحيث احتلت تركيا المرتبة (39) عالمياً في إصدار 2023م، والمرتبة (37) في 2024م ضمن (133) اقتصاداً وفق مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index - GII) الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO"، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصحي التركي، حيث تؤكد مؤشرات المخرجات الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع بنسبة تجاوزت 75%، وارتفاع متوسط العمر المتوقع للأفراد بنحو 7 سنوات، والأمر ذاته ينطبق على قطاع الخدمات، كما تؤكد بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بتحقيق تركيا نهضة في البنية التحتية جعلها في مرتبة متقدمة في جودة الخدمات اللوجستية. تمثل القيادة السياسية أهمية حاسمة في إحداث التغيير الاقتصادي وتحقيق النهضة في إطار الخطط التكاملية المدروسة، وبذلك يمكن أن تشكل هذه الدراسة إسهاماً مهماً في مسارات التنمية التي تسعى إليها الكثير من البلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: الرؤية التنموية؛ مفاعيل النهضة التنموية؛ الاستقرار المجتمعي؛ البنية التحتية الخدماتية.

- مقدمة البحث:

لقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم فيها عام 2002م نهضة تنموية شاملة، كانت قد ألفت بظلالها على مجمل أنماط حياة المواطنين الاجتماعية منها والاقتصادية وكذلك السياسية، وبالاستناد إلى الرؤية الاجتماعية النهضوية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، فإن الارتقاء بمستوى حياة المواطنين، وتحسين ظروف معيشتهم، وتلبية متطلباتهم، وتحقيق تطلعاتهم في حياة كريمة آمنة ومستقرة، إنما يندرج ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة المختلفة، بناء على واجباتها وصلاحياتها الممنوحة لها قانونياً، استناداً لمرجعيات مفهوم "الدولة الاجتماعية"، الذي أرسى قواعده العامة ومعايير الإجراءية حزب العدالة والتنمية، ضمن رؤيته الاجتماعية المتكاملة في إطار النهضة التنموية الشاملة والمستدامة في تركيا. (جول، 2013، ص44)

وفي سياق تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية الحكومية ضمن مرجعيات مفهوم "الدولة الاجتماعية" الذي تبناه حزب العدالة والتنمية، فقد تمّ العمل وبشكل دؤوب وحديث على تطوير كفاءة القطاع التعليمي الحكومي، بحيث استفاد أكثر من ثلاثة ملايين طفل في مجال التعليم المدرسي الأساسي، وكذلك الحال في مراحل التعليم الثانوي، حيث تلقى أطفال المدارس في المرحلة الأساسية أكثر من مليوني كتاب مدرسي مجاني حتى عام 2010م، ضمن برنامج "توفير الكتب المدرسية الثقافية"، وكذلك الأمر بطبيعة الحال لمرحلة الدراسة الثانوية، كما استفاد معظم أطفال عائلات ذوي الدخل المتدني في المراحل الأساسية للتعليم الحكومي من خدمات النقل الحكومي المجاني للمدارس، والإعفاء الكامل من الرسوم المدرسية، وأية تكاليف أو أعباء مالية أخرى، (العلاف 2021، ص55-58) وإلى جانب ذلك، فقد أقرت الحكومات التركية المتعاقبة بعد عام 2002م ميزانيات مالية ضخمة؛ بغية تطوير البنية التحتية الخدماتية للتعليم، بما في ذلك بناء المدارس الجديدة، وزيادة كفاءة التجهيزات التقنية والتكنولوجية اللازمة بما يتوافق والثورة المعلوماتية المعاصرة. (زعطوط، 2014، ص93)

ولتوثيق حجم التحول ومستوى التنمية التي تحققت في تركيا على صعيد مؤشر التعليم العام بعد عام 2002م من المهم بمكان الاستدلال بالمؤشر الإجمالي للاتحاق بالتعليم والصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع اليونسكو للإحصاء (UNESCO Institute For Statistics, 2024, PP. 28-34) وهو المؤشر الأدق تقسيراً للمستوى الكمي الهيكلي الذي شهده قطاع التعليم التركي للفترة من 2002-2024م، حيث تؤكد البيانات الخاصة بالمؤشر المذكور بأن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في تركيا عام 2002م كانت لا تتجاوز 24% في حين تجاوزت

تلك النسبة 115% في العام 2024م وفقاً لمعايير البنك الدولي بحيث يعزى ذلك إلى نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والطلاب الدوليين. (تقارير البيانات الإحصائية الخاصة بالتعليم 2024م- البنك الدولي، ص46-79)

ولعل من المهم بمكان للتدليل على حجم مستوى التطورات التي طرأت على القطاع الصحي في تركيا ما بين عام 2002-2024م تناول بيانات مؤشر التغطية الصحية الشاملة المشترك بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وهو المؤشر الأبرز والأشمل لقياس مستوى تطور القطاع الصحي في الدول، حيث يقيس هذا المؤشر مستوى توافر الخدمات العلاجية الأساسية للمواطنين دونما إجهاد مالي، حيث تمثل أهداف هذا المؤشر جوهر برنامج التحول الصحي الذي تبنته تركيا في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002م، فقد سجلت بيانات المؤشر المذكور لعام 2002م قيمة نقطية خاصة بتركيا بلغت من 51 نقطة، في حين ارتفعت قيمة المؤشر في العام 2024م لتقارب 80 نقطة لتكون تركيا بذلك أسرع الدول النامية نمواً على صعيد معطيات مؤشر التغطية الصحية الشاملة والخاص المظلة الصحية التأمينية الموحدة وتراجع العبء المالي العلاجي للمواطن وارتفاع جودة الحياة ومتوسط العمر المتوقع. (تقارير بيانات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي لعام 2024م، ص4-1).

واستكمالاً لرؤيتها العامة في تطوير المنظومة الاجتماعية الخدماتية، فقد اعتمدت حكومات العدالة والتنمية سياسات تنموية متكاملة ومستدامة؛ بغية تطوير مرافق البنى التحتية الخدماتية في تركيا، لا سيما في المناطق الريفية الأقل تنمية في هذا المجال، وعليه، فقد تمّ تنفيذ العديد من السياسات التنموية والبرامج ذات العلاقة بإنجاز بنية تحتية خدماتية قادرة على تلبية أكبر قدر ممكن من المتطلبات الحياتية، وتسهيل أنماط الحياة الاعتيادية المختلفة للمواطنين الأتراك؛ بهدف تحسين ظروف حياتهم المعيشية، والارتقاء بمستوى جودة الخدمات الاجتماعية المتوفرة لديهم. (مصطفى، 2021، ص17)

وفي هذا الإطار، فقد اعتمدت حكومات العدالة والتنمية برامج تقديم المساعدات الخدمية للمجتمعات المحلية من خلال برامج الدعم الاجتماعي، التي أقرّت عام 2008م؛ بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، عبر تحسين مرافق البنية التحتية الخدماتية، التي من شأنها تخفيف أعباء الحياة على المواطنين، والمساهمة في توفير فرص العمل لهم، والحدّ من معدلات البطالة، ضمن برامج تنموية عامة، استناداً إلى الرؤية النهضوية التي تنطلق منها نظريات التنمية البشرية في هذا الإطار. (صليحة، 2012، ص70)

إن من أهم المؤشرات التي تؤكد على مستوى التطور الذي لحق بقطاع خدمات البنية التحتية في تركيا بعد عام 2002م هو مؤشر جودة البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية (LPI-Infrastructure) والذي يمثل أكثر الأنواع الشمولية المعتمدة دولياً في مجال قياس التحول الهيكلي الشامل في قطاعات البنى التحتية والخدمات المادية والرقمية لدى الدول، كما تؤكد بيانات مؤشر الأداء اللوجستي (Logistics Performance Index LPI, 2025, PP 189-191) والصادر عن البنك الدولي، بأن تركيا كانت قد حققت تطوراً واضحاً على صعيد البنية التحتية اللوجستية، بحيث تحولت من دولة كانت تمتلك بنية تحتية خدماتية تقليدية ومحدودة في العام 2002م، إلى مركز لوجستي إقليمي متطور مع مطلع العام 2025م، استناداً لما حققته من إنجازات هائلة على صعيد متغيرات القطاع الخدماتي بشقيها المادي واللوجستي الرقمي، (بيانات مؤشر جودة البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، 2025م، ص45-48)

- الإطار النظري للدراسة:

لقد تبنت حزب العدالة والتنمية ومنذ وصوله للحكم في تركيا عام 2002م رؤية تنموية استراتيجية تتوافق إلى حدّ بعيد مع مفهوم "نظرية الدولة التنموية" (Developmental State) لعالم السياسة الأمريكي تشالمرز جونسون والتي تنطلق من مفاهيم سياسية واقتصادية تمكّن الدولة من التدخل المباشر في توجيه مفاعيل الاقتصاد بما يحقق النمو السريع والتحديث المستمر لعناصر الإنتاج في المجتمع بعيداً عن ضوابط السوق وآليات العرض والطلب الحر من خلال التركيز على نخبة بيروقراطية مستقلة وذات كفاءة عالية وبالتحالف بين الدولة والقطاع الخاص على أساس شرعية الإنجازات وتوجيه الاستثمارات بما يضمن تحقيق الرؤية التنموية المستدامة على المدى الطويل والاستراتيجي في إطار مفهوم "الدولة الاجتماعية" (Social State) التي تستهدف حماية رفاهية مواطنيها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. (محمود، 2020، ص96)

واستناداً لما تقدم ذكره، فقد سعى حزب العدالة والتنمية عبر حكوماته المتعاقبة لتحقيق رؤيته التنموية على الصعيدين الاقتصادي الاجتماعي والسياسي الأمني في إطار نظريات الدولة التنموية، وعلى رأسها نظرية "الدولة الاجتماعية" أو ما تدعى بدولة الرفاهية التي تقوم على الالتزام الدستوري بتحقيق أفضل مستوى من الحياة الكريمة للمواطنين بحيث يعزز ذلك من زخم الحاضنة الشعبية لنظام الحكم وقيادته السياسية في تحقيق التغيير السياسي اللازم لترسيخ أسس النهضة الشاملة والمستدامة.

وعليه، وبالرجوع لتحليل رؤية حزب العدالة والتنمية تجاه قطاعات التنمية التي تتناولها هذه الدراسة يلاحظ بأن حكومات الحزب كانت قد ارتكزت في استراتيجيات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا على توجيه مفاعيل تطوير القطاع التعليمي والبحث العلمي التجريبي والابتكاري بحيث يكون التعليم ركيزة أساسية في النهضة التصنيعية وتطوير القطاع الزراعي الإنتاجي لرفع مستوى رفاهية السكان وتحسين مستويات البطالة والفقر، وبالتوازي التكامل مع تنمية القطاع الصحي وكوادره ومرافق الخدمات والبنية التحتية العلاجية بما يخدم مبدأ مسؤولية الدولة الاجتماعية تجاه مواطنيها، ولما كانت مرافق البنى التحتية الخدماتية من كهرباء ومياه وخطوط نقل واتصالات ومرافق حيوية جزءاً أصيلاً في تعزيز تلك التوجهات ذات الأبعاد الاجتماعية فيما يتعلق برعاية المواطنين، أصبح من الضروري بمكان توجيه السياسات الحكومية لتطوير قطاع البنى التحتية الخدماتية والنهوض به باعتباره أساساً حيوياً ولوجستياً لتحقيق رؤية الدولة الاجتماعية بأبعادها الشمولية والمتكاملة.

- حدود الدراسة وأفاق البحث المستقبلية:

إن من الجدير ذكره واستناداً لضوابط موضوعية علمية، أنه يتوجب ألا ينظر لإنجازات حزب العدالة والتنمية في إطار اجتهادات خاصة به في إطار رؤيته ومرجعياته فقط، بل إن الواقع يؤكد بأن هنالك متغيرات متعددة كانت قد ساهمت في سياق محطات زمنية فارقة بتهيئة الظروف الملائمة لحكومات الحزب كي تشق طريقها وتذلل عقباتها باتجاه تحقيق الرؤية المرتبطة ببرنامج الحزب التنموي في تركيا.

لقد وصل حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في ظل وجود نظامٍ مركزيٍّ ذو توجهٍ علماني، أدت فيه المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في الحياة السياسية، وقيدت هامش الفاعلية أمام القوى ذات المرجعية الإسلامية، بحيث أصبحت سياسات الحزب المعتدلة وإنجازاته التنموية نموذجاً يجذب نحوه الرأي العام التركي في إطار مفهوم المظلومية المشتركة، باعتبار تناقض النظام المركزي العلماني عقائدياً مع غالبية الشعب التركي المسلم، وكذلك تناقضه مع مؤيديه في استبداده وفساده، الأمر الذي شكّل رأياً عاماً جمعياً داعماً لرؤية حزب العدالة في مواجهة العلمانيين، وهذا ما أثبتته التجارب الانتخابية بطبيعة الحال، بحيث انحاز معظم الشعب التركي لإنجازات حزب العدالة والتنمية التي كان يقابلها أداء متدنٍ للحكومات العلمانية السابقة.

من جهة أخرى، علينا ألا نتغاضى عن تحامل المؤسسة العسكرية والجهود التي قامت بها للانقلاب على حزب العدالة والتنمية ومحاصرته والتضييق عليه للتخلص منه بذريعة معاداته للطابع العلماني للدولة، إلا أن الواقع يؤكد بأن سياسات الحزب في احتواء المؤسسة العسكرية، وقدرته العالية على المناورة المدعومة بقوة الإنجازات التنموية على الأرض، كانت قد أفشلت مساعي الجيش للتخلص من الحزب وعزله عن الحكم، خاصة بعد توظيف قيادات الحزب لمسألة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي توظيفاً سياسياً احترافياً وانتقائياً، بحيث اتخذ الحزب الإصلاحات الدستورية والسياسية وسيلة لتحديد قدرة الجيش وقيادات المؤسسة العسكرية على التدخل في الشأن السياسي التركي والحياة المدنية بوجه عام، الأمر الذي مكّنه من الاستمرارية في الحكم وتحقيق رؤيته الخاصة به من خلال شرعية انتخابية شعبية تمثل دون أدنى شك مستوى الدعم والتأييد الشعبي لسياسات الحزب بوجه عام.

يمكن لهذه الدراسة أن تشكل قيمة بحثية هامة على صعيد مسارات التنمية الاقتصادية والسياسية، لا سيما للدول الأكثر حاجة لمشاريع تنموية خدمتية وتغيير سياسي يمكن أن يحسن من مستوى معيشة مواطنيها في ظل أنظمة سياسية أكثر عقلانية وواقعية ومسؤولية في التعامل مع قضايا التنمية المجتمعية المتكاملة التي ترنو إليها معظم الشعوب الفقيرة والمحرومة، وبالتالي يمكن لهذه الدراسة أن تفتح آفاقاً جديدة لدراسات مشابهة في سياقات مختلفة في بلدانٍ لربما تعاني أوضاعاً تنموية بائسة أكثر مما كانت عليه تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم فيها، بحيث يمكن البناء على مفاعيل النهضة التنموية التركية في تجارب تنموية أخرى مثل مصر أو السودان -على سبيل المثال وليس الحصر- في إطار مقاربات موضوعية قد تقود إلى نتائج ذات أثر يمكن أن يُعوّل عليه في تحقيق أهداف نهضوية استراتيجية في مثل تلك البلدان.

من خلال التحليل السابق يظهر بأن حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة كانت قد فعلت متغيرات "الدولة التنموية" من خلال توجيه مختلف الاستثمارات العامة باتجاه القطاعات الرئيسة قيد البحث "التعليم، الصحة، والبنية التحتية" من خلال نخبة بيروقراطية ذات كفاءة، وتحالفات هامة مع القطاع الخاص، في ظل استقلالية في اتخاذ القرارات التنموية المختلفة.

وفي ذات الوقت، فقد تم تكريس أسس "الدولة الاجتماعية" من خلال زيادة نطاق الدولة لخدماتها العامة المدعومة والمجانية المقدمة لمواطنيها مثل الكتب المدرسية، التأمين الصحي الموحد، الأمر الذي زاد من التكتف المجتمعي وعزز من شرعية النظام السياسي.

جدير بالذكر هنا، الإشارة إلى أن هذا النموذج كان قد تعرّض لصعوبات وتحديات بعد عام 2016، حيث تسبّب التراجع في التزام الحكومة التركية تجاه الإنفاق الصحي على مواطنيها، بالإضافة لزيادة معدلات التضخم في تحجيم قدرة الدولة ومؤسساتها على الاستمرارية في الحفاظ على مستويات رفاهية المواطن التركي كما كانت، الأمر الذي يستدعي طرح تساؤلٍ هامٍ حول مدى إمكانية استمرارية التوازن وديمومته بين البعد التنموي والبعد الاجتماعي، مع الأخذ بالاعتبار تصاعد حجم الضغوط الاقتصادية والسياسية.

وبرغم ما تقدم، فلا ينبغي إهمال الأبعاد السياسية والاقتصادية للنموذج التنموي التركي، بحيث ارتبطت معظم مشاريع البنى التحتية الكبرى في تركيا مثل مشاريع الجسور والأنفاق والمدن الطبية ارتباطاً وثيقاً بقطاع المقاولات والإنشاءات الذي يعتبر أحد أهم وسائل تعزيز الدعم السياسي لرؤية حزب العدالة والتنمية في الحكم وإدارة البلاد.

فقد أثارت المشاريع المذكورة العديد من النقاشات والتساؤلات في الأدبيات النقدية فيما يتعلق بالشفافية وزيادة الاعتماد على التمويلات الخارجية وأثر تلك السياسة على مدى فاعلية استدامة بعض المنجزات التنموية للحكومة التركية، ناهيك عن قيام حزب العدالة والتنمية بتوظيف برامج الدعم والمساعدات الاجتماعية كوسيلة لتوسيع قاعدة الحاضنة الانتخابية وتعزيزها، الأمر الذي يعكس بعداً من معطيات مفهوم "الدولة الاجتماعية" بطابعه الشعبي التنافسي الموجه بهدف التحشيد والتجيش خدمة لسياسات الحزب ورؤيته، تلك المتغيرات الديناميكية التي تستلزم مزيداً من التحليلات السياسية المكثفة والمعمقة؛ بهدف فهم طبيعة العلاقة بين المنجزات الكمية وعدالة التوزيع.

1.1. مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في اعتبارات تنموية تتعلق بمسارات النهضة الاقتصادية التركية بوجه عام وتحديداً في مجالات حيوية وأساسية مثل قطاع التعليم والبحث العلمي وقطاع الصحة وخدمات البنية التحتية بجوانبها كافة، حيث استطاعت حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة في تركيا

بعد عام 2002م من تحقيق تحولات استراتيجية هامة ذات أثر واضح ومباشر في تلك القطاعات، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر في تحسن مستوى حياة المواطنين الأتراك وبالتالي تبرير مشروعية نظام الحكم وفلسفة وجوده في خدمة شعبه، الأمر الذي لم يكن يتوافق مع مستويات التنمية الاقتصادية ومسارات فاعلية القطاعات الحيوية المذكورة في تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية وتوليها لمقاليده الحكم في البلاد قبل عام 2002م، وبطبيعة الحال يمكن لمثل هذه الدراسة البحثية أن تسلط الضوء على أهم المتغيرات التي حالت ولا تزال تحول دون تمكن الكثير من حكومات الدول النامية لا سيما العربية منها وإخفاؤها في الكثير من خططها التنموية ذات العلاقة، وبالتالي يمكن أن تخدم هذه الدراسة بعض عناصر الخطط التنموية في مثل تلك البلدان في سبيل النهوض بقطاعاتها الحيوية كالتعليم والصحة وقطاع الخدمات ومشاريع البنى التحتية التي تشكل محوراً أساسياً في دعم مسارات النهضة التنموية والاستقرار السياسي والاجتماعي في مثل تلك البلدان.

2.1. تساؤلات البحث:

السؤال الرئيس:

إلى أي مدى شكّلت سياسات حزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002-2024م) مُحدِّداً رئيساً في إحداث التحوّل التنموي في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية الخدماتية في تركيا؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- ما أبرز السياسات والبرامج التي تبنتها حكومات الحزب في هذه القطاعات، وما المؤشرات الكمية الدالة على أثرها؟
- 2- ما الشروط المؤسسية والتنظيمية التي مكّنت هذا التحوّل أو حدّت منه؟
- 3- كيف تطوّرت مؤشرات الأداء قبل عام 2002م وبعده، وما حدود هذا التطور، لا سيما بعد عام 2016م؟
- 4- ما الدروس المنهجية التي يمكن لدول نامية أخرى استخلاصها، وضمن أية حدودٍ من قابلية التعميم؟

3.1. أهداف البحث:

لكل دراسة بحثية لا بد من هدف أو مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها في إطار مواجهة المشكلة البحثية قيد الدراسة، وعلى هذا الأساس فقد تمثلت أهداف هذه الدراسة البحثية بما يلي:

- 1- تحديد مدى تأثير سياسات حزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002-2024م) في إحداث التحولات التنموية في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية في تركيا.
- 2- توضيح أهم السياسات والبرامج التي تبنتها حكومات حزب لعدالة والتنمية في تطوير قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية وإبراز أهم المؤشرات الكمية الدالة على ذلك.
- 3- تبيان أهم الضوابط الإدارية والتنظيمية التي تبنتها حكومات حزب العدالة والتنمية والتي أسهمت في إحداث التحولات الاستراتيجية في القطاعات المذكورة أو التي كانت عائقاً أمام تلك التحولات على حدٍ سواء.
- 4- إظهار مدى تطور مؤشرات الأداء في القطاعات الثلاثة المذكورة قبل عام 2002م وبعده بما في ذلك بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016م.
- 5- تسليط الضوء على أهم الدروس والشروط المستفادة من التجربة التنموية التركية في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية الخدماتية، مع تحليل العوامل التي ساهمت في نجاحها أو أعاقَت استدامتها، ومناقشة مدى إمكانية الاستفادة منها في سياقات الدول النامية مع مراعاة الاختلافات في السياقات المؤسسية والجيوسياسية والتاريخية.

4.1. أهمية البحث:

تتحدد أهمية هذه الدراسة البحثية من خلال طبيعة المشكلة التي تعالجها حيث تعتبر التنمية المستدامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ذات أثر مباشر في تحسين مستوى حياة المواطنين في الدولة وتعزيز ثقتهم بنظام الحكم القائم لديهم، الأمر الذي يعزز مفاعيل الاستقرار المجتمعي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، ولا شك بأن التجربة النهضوية التركية بعد عام 2002م في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة إنما تشكل مساراً هاماً وملهماً لدى حكومات الدول النامية وشعوبها التي تتطلع للارتقاء بمستويات التنمية فيها للأفضل لا سيما مع إخفاق الكثير من برامج التنمية ومساراتها المختلفة في تلك البلدان، هذا إلى جانب إمكانية أن تكون مادة هذه الدراسة البحثية ومخرجاتها عاملاً ذو بعد هام في إطار خدمة مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تتوق لتحقيق أوضاع تنموية في إطار تحسين مستويات حياة المواطنين فيها وبالتالي تعزيز مفاعيل الاستقرار السياسي والأمني في تلك البلدان.

5.1. حدود الدراسة:

لكل دراسة بحثية لا بُدَّ من ضوابط موضوعية ومحددات جغرافية مكانية وأخرى زمانية تتوافق ومتغيراتها قيد الدراسة ومستلزمات تحديد أبعادها بشكل علمي يخدم المشكلة قضية البحث، وبذلك فقد تم حصر الأطر الموضوعية والمكانية والزمانية على النحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:** يمثل البُعد التنموي بشقيه الاجتماعي والاقتصادي في استراتيجية حزب العدالة والتنمية النهضوية في تركيا بعد عام 2002م المتغير الأساسي في موضوع هذه الدراسة البحثية.

الحدود الموضوعية

- **الحدود المكانية:** تشكل الجمهورية التركية وأثر سياساتها التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إزاء الشعب التركي وانعكاس ذلك على حضور تركيا وفاعلية دورها في السياسة الخارجية أهم متغيرات الحدود المكانية لهذه الدراسة البحثية.

- **الحدود الزمانية:** تنحصر حدود هذه الدراسة البحثية في إطارها الزمني من بداية وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002م وحتى تاريخ الانتهاء من هذا البحث.

6.1. الأدبيات السابقة:

تتداخل هذه الدراسة في مضمونها مع العديد من الدراسات الأخرى ذات العلاقة بموضوع النهضة التركية الحديثة ومفاعيلها الاجتماعية والاقتصادية على المستويات كافة، وعليه، سيتم استعراض أهم هذه الدراسات، من خلال توضيح مضامينها الرئيسة والمواضيع الأساسية التي تناولتها على النحو الآتي:

1.6.1. الدراسات التي تستعرض مفاعيل التجربة النهضوية التركية ومرتكزاتها:

1.1.6.1. دراسة "برهان ضوران وآخرون" عام 2018م بعنوان: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، حيث تقدم هذه الدراسة نبذة شاملة عن تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، من خلال معايشة أصحاب الدراسة للواقع الذي يعمل فيه حزب العدالة والتنمية، بمختلف تحدياته ومعيقاته، فقد تطرق الباحثون بشكل موضوعي وواقعي، لشيفرات التحول الأيديولوجي لدى حزب العدالة والتنمية في مسيرته النهضوية، بعد توليه الحكم في تركيا، من خلال الاعتماد على تحشيد خطابات الهوية القومية من جهة، والمرجعية الدينية من الجهة الأخرى؛ بهدف تشكيل السياسات العامة التي أراد الحزب تطبيقها في إحداث التحولات الاستراتيجية التي يتطلع إليها في تركيا.

وعليه، تكون هذه الدراسة بمثابة مرجعية هامة في الدراسة الحالية، خاصة في مجال تحديد استراتيجيات حزب العدالة والتنمية، في مجابهة التحديات التي واجهته على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي كان لها الدور الأساسي في قدرة الحزب على تحقيق أهدافه بسياسات متوازنة ومتدرجة. مع مراعاة تحديات الواقع بجميع متغيراتها، ويأتي ذلك برغم عدم تطرق هذه الدراسة لأي من إخفاقات حزب العدالة والتنمية في تجربته النهضوية في الحكم، أو حتى توجيه بعض الانتقادات لقيادات الحزب في بعض السياسات أو الإجراءات، التي قد يكون فيها بعضاً من القصور أو الخلل، حيث تناولت الدراسة تجربة الحزب في الحكم باعتبارها تجربة رائدة وملهمة بشكل كامل، الأمر الذي يفتقد للموضوعية بشكل أو بآخر.

2.1.6.1. دراسة "أحمد قاعود" عام 2016م بعنوان: منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية في تركيا، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم التغيرات الجوهرية التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تركيا في مجال الإصلاحات الشاملة، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ بدايات توليه للحكم عام 2002م، فقد تطرقت الدراسة في هذا الإطار إلى دور البعد التاريخي والجغرافي وأهميتهما في عملية التنمية في تركيا، وأهم الجوانب التنموية التي حقق فيها حزب العدالة والتنمية مستويات متميزة من النجاحات استناداً إلى ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية ودورها في استقرار المجتمع ونهضته.

تظهر أهمية هذه الدراسة في نظرتها الشمولية لموضوع الإصلاحات، التي تبناها حزب العدالة والتنمية في تركيا، فيما يتعلق بتصالح الجمهورية التركية مع ماضيها الحضاري والتاريخي ببعده الديني، جنباً إلى جنب الانفتاح على المحيط الإقليمي والعالمي، لا سيما الانفتاح على الغرب الأوروبي، ضمن سياسة الموازنة والتوافق، وكذلك فيما يتعلق من الإصلاحات بإنهاء نفوذ المؤسسة العسكرية التركية في مختلف مفاصل الدولة، لا سيما تحكم الجيش في صنع القرار السياسي بجميع اتجاهاته.

وعليه، يمكن الاعتماد على هذه الدراسة وتوظيفها بشكل فاعل في محاور الدراسة الحالية، حيثما كانت المقاربات التي تخدم هذا الهدف متوافرة، خاصة في مجال القياس على الحالة في بلدان العالم العربي، حيث يشكل ذلك بعداً أساسياً في مشكلة الدراسة الحالية وأهدافها، وفي مقابل ذلك يؤخذ على هذه الدراسة، قيام الباحث بإجراء مطابقة بين الحالة التركية والحالة العربية في نفس موضوع المشكلة البحثية ومضامينها، وهذا جيد بوجه عام، لكن المأخذ في ذلك، يكمن في إهمال الباحث للمفارقات الموضوعية بين الحالة التركية والعربية، فليست جميع متغيرات الحاليتين على نفس الدرجة من التقارب والتوافق، فهناك الكثير من المتغيرات الإيجابية التي تخدم النهضة التنموية، التي قادها حزب العدالة والتنمية في تركيا مثل موقع تركيا الجغرافي بين روسيا وأوروبا، وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، والعلاقات التركية الأوروبية عموماً، ومخاضات

التحول الديمقراطي في تركيا منذ تأسيس الجمهورية وحتى وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، فيلاحظ هنا بأن كل هذه المتغيرات التركية كانت متغيرات إيجابية في خدمة مسارات النهضة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية، في حين افتقدت الحالة العربية لمثل هذه المتغيرات كافة.

2.6.1. الدراسات التي تتناول آليات مواجهة التحديات التنموية في التجربة التركية:

(الدراسة الأولى: تحدي العلمانية، الدراسة الثانية: تحدي التبعية)

1.2.6.1. دراسة "محمد زاهد جول" عام 2013م بعنوان: التجربة النهضوية التركية - كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، حيث استعرض الباحث في هذه الدراسة توظيف حزب العدالة والتنمية الهوية الإسلامية للمجتمع التركي في تنفيذ استراتيجيات التنمية التي تبناها، مع التأكيد على أهمية ذلك، باعتبار أن مفتاح نهضة أية أمة، إنما يكون من خلال هويتها، الأمر الذي لم يدركه رواد العلمانية، والذين حاربوا الهوية الإسلامية لتركيا على الدوام، حيث تسبب ذلك في إخفاق برامجهم النهضوية على مرّ سنوات حكمهم.

تظهر أهمية هذه الدراسة وجوانبها الإيجابية من كون الباحث تركي الجنسية ويتقن اللغة العربية، كما أنه من المقربين لحزب العدالة والتنمية، وأحد الشهود على التجربة التنموية التركية، الأمر الذي يعطي لدراسته قيمة أكبر وأهمية أبلغ وأكثر مصداقية من الناحية العلمية، وفي نفس الوقت فإن هنالك بعضاً من المآخذ على هذه الدراسة، لعلّ من أهمها اعتبار الباحث بأن التجربة النهضوية التركية، إنما كانت نتاج سياسات محلية داخلية وخطط استراتيجية تبناها حزب العدالة والتنمية، من خلال قدرته على المناورة السياسية، وتفهم ظروف المجتمع التركي والتحديات القائمة، وكيفية التعامل معها، وهذا أقرب ما يكون للخطاب الدعائي للحزب وقيادته، في وقت أهمل فيه الباحث دور العوامل الخارجية وظروف البيئة الإقليمية والدولية، والمتغيرات الجيوسياسية بين القوى الدولية، وأثر ذلك في التجربة النهضوية التركية الحديثة، لا سيّما ونحن نتحدث عن تركيا كبلد إسلامي بتاريخ حضاري متناقض مع الحضارة الغربية، ويقع في منطقة نفوذ غربية وهيمنة تامة من قبل القوى الدولية النافذة، منذ ما يزيد على قرن من الزمن.

فكان جديراً بالذكر على الباحث، أن يوضح أثر الصراعات على مناطق النفوذ والهيمنة بين القوى الدولية العالمية، في توفير البيئة الحاضنة لركائز التجربة النهضوية التركية، وخاصة الصراع الذي كان قائماً بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي السوفياتي، ورغبة الولايات المتحدة آنذاك في جعل تركيا الحليف في النيتو دولة فاعلة ومقتدرة في مواجهة سياسات الهيمنة للاتحاد السوفياتي وتطلعاته التوسعية غرباً.

أما في مجال توظيف هذه الدراسة والاستفادة منها في الدراسة الحالية، فيمكن الاعتماد على هذه الدراسة، في إمكانية تحديد استراتيجيات التخطيط النهضوي الرئيسية، التي تبناها حزب العدالة والتنمية في تجربته التنموية، وكيفية توظيف تلك الاستراتيجيات في تجارب نهضوية مماثلة في العالم العربي، الأمر الذي يخدم أهداف الدراسة الحالية بشكل مباشر.

2.2.6.1. دراسة "مصطفى علّام" عام 2021م بعنوان: صعود القطب الإقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية، بحثت هذه الدراسة في مقتضيات النهضة التركية الحديثة ومفاعيلها الرئيسية، من خلال معايير التحديث من جهة والتبعية من الجهة الأخرى، وبمقاربات واقعية تأخذ بعين الاعتبار صعود تركيا كقوة اقتصادية ذات تأثير جيوسياسي واستراتيجي في العالم، في ظل محيط إقليمي ودولي متناقض مع توجهات تركيا وتطلعاتها التنموية في هذا الإطار، خاصة مع توظيف صانع القرار السياسي التركي للبعد الديني، كعامل قوة في رؤية تركيا لنهضتها التنموية الشاملة التي ترنو إليها.

حيث توصلت الدراسة إلى ثلاثة مقاربات لتفسير هذا الواقع، بحيث تمثل السيناريو الأول في التفسير بفرضية استقلال مسارات الصعود النهضوي التركي عن الحاضنة الغربية، الأمر الذي سببوا صداماً ومعارضة غريبة دون أدنى شك، أما السيناريو الثاني، فيفترض استقلالية جزئية للصعود النهضوي التركي، بما يحقق المصالح التركية في حدود الموائمة والتكامل مع الحاضنة الغربية، في حين يعتمد السيناريو الثالث في تفسير التوجهات النهضوية التركية على الاحتواء الغربي الكامل للنموذج النهضوي التركي والترويض له، بما ينسجم والرؤية الغربية، وقد راهنت الدراسة على دور القيادة التركية وقدرتها في النجاح والتغلب على المشاكل التي تواجهها، ومدى إمكانية تكيفها في طرح استراتيجيات متوازنة في التعامل مع متغيرات الواقع وتحدياته الداخلية والخارجية كافة، كأساس استراتيجي حاسم في تغليب أحد السيناريوهات المذكورة على غيره في المستقبل المنظور.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة، كانت قد تناولت موضوع التجربة التنموية التركية من خلال مقاربات موضوعية هامة تستحق التقدير، في ظل الواقع المفروض على تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية بعيد انهيار الدولة العثمانية، وحتى وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية للحكم، إلا أن الدراسة كانت قد ارتكزت بشكل أساسي على قدرة القيادة التركية في مواجهة تحدي التبعية الغربية، كعامل وحيد في تغليب أحد السيناريوهات الثلاثة على غيره، كتوصيف مستقبلي لحالة النموذج النهضوي التركي، مع إهمال التحديات المفترضة خارج إطار التبعية أو الاستقلالية عن الغرب.

تكمّن أهمية هذه الدراسة وإمكانية الاستفادة منها في الدراسة الحالية، من خلال تحديد الأبعاد الموضوعية في تفسير مستقبل الرؤية الاستراتيجية، التي يمكن أن تصل إليها تركيا في المجالات التنموية كافة، وكذلك في مجال الحضور الإقليمي الجيوسياسي كدولة مؤثرة في موازين القوى الدولية الفاعلة.

7.1. مصطلحات الدراسة:

هنالك مجموعة من المفاهيم الاصطلاحية الخاصة بكل دراسة علمية بحثية، والتي تعتبر أساساً مرجعياً مهماً؛ من أجل إدراك السياقات العامة المطلوبة، التي تُعرض من خلالها المشكلة البحثية، بحيث يكون غموض هذه المفاهيم سبباً في عدم قدرة القارئ على تحليل العلاقات الترابطية المفترضة، وفهم الأفكار اللازمة لشرح المشكلة البحثية بطريقة علمية موضوعية، وعليه، فقد تم حصر أهم المفاهيم الرئيسة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة البحثية وتوضيحها إجرائياً على النحو التالي:

1.7.1. النموذج القيادي: "Leadership Model" يعتبر النموذج "Model" كمفهوم لغوي هو مثال الشيء الذي يقتدى به، أو مثال يعمل الشيء على طرازه وتصميمه، أما القيادة فتعرّف بوجه عام على أنها قوة التأثير في نشاط فرد أو مجموعة أفراد؛ بغية تحقيق أهداف محددة وواضحة، وتُجمع معظم المراجع اللغوية، بأن القيادة "Leadership" هي القدرة على التأثير في المرؤوسين، وتحفيزهم بشكل يدفعهم للالتزام بالقيام بعملٍ ما بالشكل اللازم، وبدافعية ذاتية، بغية تحقيق الهدف المطلوب. (Report On Ministry of Development, 2016, PP.1- 35).

أما إجرائياً فيعرف النموذج القيادي ضمن معطيات هذه الدراسة البحثية باعتباره نمطاً من القيادة بمواصفاتها الكارزمية المؤسساتية التي تمثلت في شخصية الرئيس التركي أردوغان وسياسات حزبه في المجالات المختلفة والتي يمكن أن تقاس عن طريق مدى القدرة على تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا من خلال التعديلات الدستورية المتدرجة وصياغة التحالفات الاستراتيجية إقليمياً ودولياً، وإدارة مفاعيل النهضة التنموية الشاملة جنباً إلى جنب تبني الحزب وقياداته لخطابات الهوية التركية الجامعة.

2.7.1. التحوّلات الاستراتيجية: "Strategic Shifts" من المعلوم أنّ مفهوم التحوّل إنّما يتضمن التغيّر من حالٍ إلى آخر في مجال ما، وقد يكون هذا التحوّل أو التغيّر بسيطاً أو مؤقتاً، أو كبيراً وعميقاً وذات ديمومة في الأثر والتأثير، وقد يكون تغييراً سلبياً أو إيجابياً، لكن عندما نقول تحوّل استراتيجي، فإننا بلا شك نقصد التغيّر الكبير والعميق والشامل، وذات الأثر الدائم والمستمر، وفي المجال الإيجابي ذو الأثر الهام، وعليه، فالتحوّلات الاستراتيجية ضمن مفاهيم القيادة السياسية ومتغيراتها، إنّما هي بالضرورة تحوّلات ذات أثر فاعل وقوي ودائم وهام، قد يكون على صعيد التنمية الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية، أو في المجال الاجتماعي، أو التعليمي، أو الصحي، أو غير ذلك من المجالات، أو جميع ما تمّت الإشارة إليه من مجالاتٍ في آنٍ واحدة. (أوجلو، 2011، ص48)

وفي سياق التعريف الإجرائي في ضوء هذه الدراسة ومقتضياتها، فتعرف التحوّلات الاستراتيجية باعتبارها سلسلة من التغيرات البنوية التي حدثت على صعيد توجهات الدولة التركية بعد عام 2002م وصناعة القرار السياسي في مؤسساتها في عهد الرئيس أردوغان، وما نجم عن ذلك من انتقال البلاد من حليف في إطار المنظومة الغربية إلى فاعل إقليمي ودولي أكثر استقلالية وفي المجالات كافة، بحيث يمكن قياس متغيرات تلك التحوّلات الاستراتيجية من خلال مؤشرات التحول الدستوري الهيكلي لنظام الحكم والانتقال في السياسة الخارجية إلى قوة الفاعل المؤثر في القضايا الحيوية إقليمياً ودولياً وتشكيل قوة عسكرية وطنية لحماية الأمن القومي التركي.

3.7.1. القوة الإقليمية: "Regional Power" تعرّف القوة في علم السياسة عند معظم الفلاسفة، باعتبارها القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لهيمنة قوي وإرادته وجبروت سطوته، وتمثّل القوة إحدى أهم القواعد التي تحدد طبيعة العلاقات السياسية بين الدول بوجه عام، فعندما تمتلك الدولة مقومات قوتها ونفوذها، تصبح دون أدنى شك قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في محيطها الجغرافي الجيوسياسي. (سلامه، 2018، ص24)

بينما تعرف القوة الإقليمية تعريفاً إجرائياً في حدود هذه الدراسة بوصفها وضعاً جيوسياسياً يمثل دوراً استراتيجياً متقدماً بالنسبة لتركيا في محيطها الإقليمي بعد عام 2002م وخلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس أردوغان، بحيث يمكن قياس مدلولات هذا المصطلح إجرائياً في هذه الدراسة من خلال امتلاك تركيا للقوة العسكرية الصلبة القادرة على التدخل العسكري المباشر فيما وراء حدودها الجغرافية ونطاق مياهاها الإقليمية، بالإضافة لقدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي وفائض في صادرات قطاع الصناعات الدفاعية، والقدرة على صياغة توازنات نفوذ القوى الدولية الكبرى في العالم، ويأتي ذلك إلى جانب قدرة تركيا على توظيف مفاعيل القوة الناعمة والدبلوماسية الإنسانية لبناء نفوذها السياسي وحضورها الشعبي في الوسطين العربي والإسلامي.

4.7.1. التنمية الشاملة: "Comprehensive Development" هي عملية ديناميكية متعددة المجالات، تهدف لإحداث تغييرات هيكليّة جوهرية في بنية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية بغية الارتقاء بمستوى رفاهية الأفراد والارتقاء بأنماط حياتهم بجميع مجالاتها مع ضمان الاستدامة للأجيال المستقبلية، وعليه فالتنمية الشاملة إنّما تنطلق من منظور مجهودات وطنية مجتمعية مخططة ومنظمة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة عبر منهجية متكاملة ومتوازنة لتحقيق نمو اقتصادي وعدالة في توزيع الدخل وتحسين الحياة الإنسانية وضمان المشاركة الشعبية الفاعلة في صناعة القرارات السياسية في المجتمع. (تعريف البنك الدولي، 1999م، ص1-5)

وفيما يتعلق بالجانب الإجرائي من مصطلح التنمية الشاملة استناداً إلى متغيرات هذه الدراسة البحثية، فتعرف التنمية الشاملة بصفتها مجموعة متكاملة من السياسات التنموية التي تبنتها حكومات حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس التركي أردوغان بعد عام 2002م، والهادفة إلى إحداث تحولات بنوية جذرية في مؤسسات الدولة التركية، بحيث تقاس متغيرات هذا المصطلح من خلال مؤشر النمو الاقتصادي المستدام وحجم التصنيع المحلي، ومؤشر تحديث البنية التحتية الخدمائية، ومؤشر التنمية الاجتماعية، ومؤشر الاستقلال الجيوسياسي والدبلوماسي.

5.7.1. النهضة التنموية: "Development Renaissance" هي عملية تحول هيكلية استراتيجي مدفوعة بالسياسات القائمة على الأدلة، (Evidence Based Policies) بهدف تحقيق نمو اقتصادي مرن ومستدام يحقق تكافؤ الفرص بين الأفراد، ويرفع مستوى جودة الحياة والرفاهية لهم جميعاً دونما استثناءات أو تمييز في ظل تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة ومواكبة الابتكارات التقنية المتجددة. (تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2025، ص15)

كذلك يمكن تعريف النهضة التنموية إجرائياً وفقاً لمقتضيات هذه الدراسة باعتبارها الطفرة الشاملة والتحول البنوي المضطرب الذي شهدته تركيا عقب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بعد عام 2002م بقيادة الرئيس أردوغان، حيث تقاس مفاعيل هذا المصطلح ومدلولاته من خلال عدة مؤشرات من أهمها مؤشر التعافي والنمو الاقتصادي الملموس، ومؤشر الاستقلال الاستراتيجي الدفاعي، ومؤشر تنفيذ المشاريع القومية الاستراتيجية العملاقة، ومؤشر إنهاء نفوذ الجيش التركي ووصايته العسكرية على المؤسسات المدنية وصناعة القرار السياسي التركي، لصالح الاستقرار السياسي الدستوري في البلاد.

8.1. منهجية البحث:

في هذه الدراسة سيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي ومحوري؛ بغية توصيف الواقع التنموي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في تركيا بعد عام 2002م، ثم استعراض سياسات حكومات الحزب التنموية، وأهم التحولات الاستراتيجية التي تم إنجازها في هذا الإطار ضمن الرؤية النهضوية الشاملة في البلاد، واستراتيجيات التغلب على التحديات التي تمت مواجهتها وتحديداً على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومسار تطوير مرافق البنية التحتية والمرافق الحيوية في البلاد، من خلال تحليل المتغيرات الناعمة والمحددات كافة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة ومحاورها الأساسية، وباعتماد على مصادر بيانات متنوعة، منها تقارير مؤسسات دولية موثوقة مثل البنك الدولي، والمنندى الاقتصادي العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو، ومؤسسة التجارة العالمية، بالإضافة لتقارير مؤسسات حكومية تركية، ومؤلفات وأبحاث علمية خبراء في موضوع البحث، بحيث يكون الربط والتحليل للبيانات ومحاكاتها مع الواقع ومقارنتها بخطة حزب العدالة والتنمية ورؤيته التنموية العامة بمثابة معايير اختبارية لمحاكمة السياسات العامة للحزب في إدارة الدولة.

9.1. تصميم البحث:

تم تصميم البحث على أساس تقسيم الدراسة بما يخدم المواضيع البحثية التي ينبغي تناولها على النحو التالي:

- **المقدمة:** حيث تضمنت مشكلة الدراسة وأهدافها وتسؤولاتها وأهميتها وحدودها الموضوعية والمكانية والزمانية وأدبياتها السابقة ومصطلحاتها الأساسية ومنهجيتها البحثية.
- **المبحث الأول:** ترسيخ مفاعيل النهضة التنموية في النظام التعليمي التركي بعد عام 2002م
 - *- رؤية حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة القطاع التعليمي في تركيا
- **المبحث الثاني:** ترسيخ مفاعيل النهضة التنموية في القطاع الصحي التركي بعد عام 2002م
 - *- رؤية حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة القطاع الصحي في تركيا
- **المبحث الثالث:** ترسيخ مفاعيل التنمية في تطوير مرافق البنية التحتية الخدماتية التركية بعد عام 2002م
 - *- رؤية حزب العدالة والتنمية ودوره في تطوير مرافق البنية التحتية الخدماتية في تركيا
- **الخاتمة:** وقد اشتملت على ملخص للدراسة وأهم نتائجها ومقترحاتها وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول:

ترسيخ مفاعيل النهضة التنموية في النظام التعليمي التركي بعد عام 2002م

1.1. تمهيد:

بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923م، كان مؤسس الجمهورية "مصطفى كمال" قد اتبّع رؤية تنموية مرتبطة وبشكلٍ تلازمي مطلق بمفاعيل النهضة التنموية في أوروبا، وبالارتقاء الكامل لمتغيرات تلك النهضة، باعتبارها النموذج الأمثل لحزب الشعب الجمهوري، والذي سيخلص تركيا الحديثة من واقع التأخر العلمي، والتخلف الاجتماعي المرتبط بموروثات الحقبة العثمانية، وتبعات الدين الإسلامي المرتبط بها، في إطار القيم الثورية الكمالية، التي ستقود الدولة والمجتمع التركي باتجاه الحضارة الغربية ومنجزاتها العصرية، في مجال التطور العلمي والتقني، والنهضة التكنولوجية المنشودة في سياق المعطيات الفلسفية الفكرية والثقافية، والمعتقدات المجتمعية الأوروبية العلمانية في علاقة الدولة بالإيديولوجيا الدينية. (الركابي، 2006، ص33)

ومع استمرار الصراع واحتدامه بين التيار العلماني الحاكم وتيار المعارضة الإسلامي، استمرت عملية إجهاض حركة النهضة التنموية وعرقلة مساراتها في تركيا، تلك المسألة الجوهرية التي تتطلب ضرورة التوافق بين الاتجاه العلماني والاتجاه الإسلامي ضمن معايير ومقاربات مشتركة، يتقبل فيها التيار الإسلامي الديمقراطية العلمانية في تركيا، وقيام أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية متوافقة إلى حدٍ ما مع قيم الحضارة الغربية، (Basheer M. Naf, 2009, pp.63-82) ذلك الأمر الذي احتاج لحقبة زمنية طويلة ابتدأت مع بدايات تأسيس الجمهورية التركية، واستمرت حتى مطلع القرن الحالي، بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وتمكّنه من صياغة مقاربات توافقية مع العلمانيين، من خلال مرجعيات مشتركة على أساس ضوابط مفهوم "العلمانية المحايدة" ومفهوم "الدولة الاجتماعية"، تلك المفاهيم التي تبناها قادة العدالة والتنمية، والتي كان لها دوراً هاماً في صياغة الرؤية التوافقية بينهم وبين التيار العلماني الحاكم، خاصة مع بدايات توليهم لمقاليدهم الحكم في تركيا. (عبد القادر، 2021، ص26)

وبقراءة موضوعية لسياقات الوصول إلى مرحلة المقاربات التوافقية لحزب العدالة والتنمية مع العلمانيين، عبر عقود طويلة من مخاضات صراعات متأزمة بين التيار العلماني الحاكم وجذور التيار السياسي الإسلامي وامتداداته في تركيا بوجه عام، يلاحظ في هذا السياق، بأن المعارضة الشعبية الواسعة في المجتمع التركي لطروحات التيار العلماني، الذي لطالما دأب على تأكيد طروحاته بوجود تناقض بين التمسك بالهوية الدينية للأتراك وإمكانية تحقيق النهضة التنموية المنشودة، باعتبار الدين عاملاً من عوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تركيا، يلاحظ بأن المعارضة الشعبية الواسعة لتلك الطروحات العلمانية المتطرفة تجاه الدين، كانت قد شكّلت بُعْداً مجتمعياً مؤثراً وفاعلاً في الضغط على التيار العلماني الحاكم في تركيا، باتجاه القبول بصيغة توافقية مشتركة للحكم مع التيار الإسلامي، تجنباً للصدام المحتمل مع زخم إرادة الشعب التركي المتزايدة في هذا الصدد، والذي يدين بغالبية الساحقة بالإسلام.

جدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن إنجازات حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002م على صعيد تطوير المنظومة التعليمية والارتقاء بمستويات البحث العلمي والابتكار المعرفي وتنمية البنية التحتية للتعليم بجميع مستوياته في تركيا، لم تكن تخلو من الإخفاقات في بعض المجالات والاندحار في البعض الآخر منها، لا سيما -بطبيعة الحال- في المراحل التي تبعت تنفيذ محاولة الانقلاب الفاشلة في العام 2016م، الأمر ذاته الذي ينطبق على اندحار مستويات التنمية في مجال البنية التحتية الصحية والمرافق الطبية والكوادر الفنية المختصة في المجال الصحي ومرافق القطاع الخدماتي اللوجستي بوجه عام على صعيد قطاعات التنمية الحيوية المختلفة، وللتدليل على ذلك الانحدار في مستويات أداء القطاعات الخدمائية المذكورة، تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الرسمية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى اندحار حاد في الأداء البنوي الهيكلي في مؤسسات القطاعات الخدمائية التعليمية والصحية وقطاع خدمات البنية التحتية. (Report on Ministry of Development, 2016, PP.1-35)

2.1. رؤية حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة النظام التعليمي في تركيا:

لقد اعتمدت الرؤية النهضوية التي تبناها حزب العدالة والتنمية في تركيا على معطيات واقعية وموضوعية، استناداً إلى عدم معارضة الفكر العلماني والتصادم معه ومع طروحات العلمانية في الحكم وإدارة الدولة، وإنما من خلال طرح مقاربات توافقية لمفهوم العلمانية في تركيا بعيداً عن مفهومها الغربي التقليدي. (صفرة، 2007، ص40)

وفي سياق الرؤية الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية للمنظومة التعليمية في تركيا، فقد تم اعتماد برامج التعليم الفني المهني الاحترافي، وبما يتوافق وسوق العمل ومتطلباته الديناميكية، وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، بالإضافة إلى تأسيس مراكز خدمتية خاصة؛ بغية تزويد الطلبة بالمهارات المهنية الاحترافية الخاصة بهم، وتقديم برامج في إطار تعزيز التعليم المهني لديهم، خاصة في الأقاليم التركية التي تحتاج للأيدي العاملة في المجالين الفني والمهني على وجه التحديد، جنباً إلى جنب تبني الحكومة التركية نظاماً خاصاً لمنح طلاب المدارس المهنية الحكومية قروضاً ميسرة؛ لتغطية نفقات دراساتهم البحثية التطويرية، ومتابعة المواهب الإبداعية في هذا الإطار. (الأسمري، 2022، ص77-80)

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي في تركيا، فقد حقق أداءً نوعياً متميزاً في عهد حزب العدالة والتنمية، في إطار تحويل الجامعات التركية إلى مؤسسات مستقلة وديمقراطية، بما يمكنها من إنتاج المعرفة والعلوم، وتنفيذ الأنشطة البحثية المتنوعة بكفاءة واقتدار، وبما يخدم احتياجات الدولة وتلبية متطلبات المجتمع، من خلال الشراكة والتعاون بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية المختلفة، كالقطاعين الصناعي والزراعي، (عبد الحكيم، 2013، ص88) وكذلك القطاعات ذات العلاقة بالأنشطة التجارية والسياحية والخدمية وغيرها، ويأتي ذلك في ظلّ تطوير مستمر لمرافق البنية التحتية الخدمائية للجامعات بجوانبها المختلفة، بما في ذلك تطوير المباني الجامعية وتجهيزاتها الفنية والتكنولوجية والميتافيزيقية، وبما يخدم الأهداف التعليمية، ويحقق الغايات المطلوبة كما ينبغي ويتوجب. (الحمداني وآخرون، 2018، ص33)

جدير بالذكر هنا، أن تركيا كانت قد أنفقت أكثر من ستة عشر مليار دولار على المراكز البحثية ومشاريع التطوير والابتكار الخاصة بها، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2002-2018م، ولتحقق بذلك المراكز البحثية التركية إنجازات علمية كبيرة وهامة على المستويات العالمية، بحيث أضحت مراكز البحث والتطوير التركية إحدى أهم ركائز النهضة التركية المعاصرة؛ لما لها من دور هام في مجال البحث العلمي واستكشاف المعارف وتوظيف الخبرات في إطارها التطبيقي ومنجزاتها العملية، (أرمسترونج، 1952، ص198) الأمر الذي ساهم في تطوير الصناعات التركية في إطار منظومة متكاملة من الابتكارات، وفي العديد من مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة ذات العلاقة، بالإضافة لمساهمة المراكز البحثية الفاعلة في المجال السياسي والاقتصادي في العديد من الدراسات الاستراتيجية الهامة، في سياق التخطيط والإدارة،

وبلورة السياسات العامة، وتشكيل المواقف السياسية، وصناعة القرارات، وتبني الرؤى الاقتصادية الصحيحة، من خلال إصدار تلك المراكز البحثية المختصة لتقاريرها ودراساتها البحثية، وتنظيمها للمؤتمرات العلمية والندوات الفكرية، التي تستقطب الخبراء والمختصين وصناع القرارات السياسية والاقتصادية على المستويات الإقليمية والعالمية. (Slijper, Frank, 2017, p.31)

ومن جانب آخر فلا بُدَّ من الإشارة إلى أثر محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016م على تراجع أداء القطاع التعليمي المرتبط بالحالة الأمنية، حيث أظهرت تقييمات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) الصادرة عن (OECD) باستقرار نتائج تركيا عند مستويات متدنية أقل من متوسط أداء دول المنظمة فعلى سبيل المثال لا الحصر سجلت تركيا 466 نقطة في حين كان متوسط أداء دول المنظمة 487 نقطة بحيث أظهرت النتائج أيضاً بأن 26% من الطلاب الأتراك بعمر 15 عام كانوا قد حققوا نتائج دون مستوى الكفاءة المعرفية الأساسية. (عطوف، 2019، ص39)

من جهة أخرى فقد أكدت تقارير (OECD) لعام 2021م على وجود فجوات كبيرة ترتبط بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب الأتراك بمختلف مستوياتهم الدراسية كانت قد أثرت سلباً في تدني درجات أدائهم في مباحث الرياضيات والعلوم، هذا إلى جانب تسجيل طلبة تركيا ما يعادل 227 نقطة في مهارات القراءة والكتابة والذي يعد رقماً متدنياً بالنسبة للمعدل الدولي البالغ 286 نقطة، مع تسجيل إخفاق واضح ذو دلالة في قدرة الطلبة الأتراك على حل المشكلات في بيئات التكنولوجيا المعقدة وذلك حسب بيانات مسح مهارات الطلاب (PIAAC). (ضوران، 2018، ص59)

المبحث الثاني:

ترسيخ مفاعيل النهضة التنموية في القطاع الصحي التركي بعد عام 2002م

1.2. تمهيد:

تمثل منظومة الرعاية الصحية ومستوى جودة الخدمات الطبية المرتبطة بها، إحدى أهم ركائز البنية التحتية الخدماتية، التي يتوجب على الدولة توفيرها لمواطنيها ضمن معايير محددة ومستويات مقبولة ومرضية في حدود الإمكانيات المتوفرة، كما تعتبر كفاءة المنظومة الصحية ومستوى أدائها، معياراً هاماً لقياس مدى قدرة الدولة على القيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، في سياق الترجمة العملية لتبرير استمرارية مشروع النظام السياسي في الحكم وإدارة الشأن العام للمواطنين، استناداً لمرجعيات الدستور والنظام الديمقراطي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، ضمن حدود المسؤولية المجتمعية، وفي إطار الحقوق والواجبات المتعارف عليها. (Yavuz, 2006, p.22)

2.2. رؤية حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة القطاع الصحي في تركيا:

تولى "رجب أكاغ" منصبه في حكومة حزب العدالة والتنمية وزيراً للصحة في تركيا، مع بدايات تولي الحزب لمقاليد الحكم في البلاد عام 2002م، حيث كانت المنظومة الصحية آنذاك تعاني الكثير من المشاكل والتحديات، وفي مختلف المجالات، فقد كانت المؤشرات الصحية العامة في تركيا متدنية جداً، ومن بين الأسوأ عالمياً في بعض الجوانب، (الزید، 2022، ص241) وبحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، فإن مؤشرات صحية هامة جداً في تركيا، مثل مؤشر متوسط العمر المتوقع، ومؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة، ومؤشرات خدمات الرعاية الصحية العامة، كانت قد سجلت مستويات متدنية وأداءً مزمياً للغاية، جنباً إلى جنب ارتفاع فاتورة النفقات في القطاع الصحي، وفي ظلّ تذمر المواطنين وعدم رضاهم عن مستوى الخدمات الطبية المقدمة لهم وعن كفاءة المنظومة الصحية في تركيا بوجه عام. (محمود، 2020، ص96)

انطلقت رؤية حزب العدالة والتنمية في إصلاح المنظومة الصحية، وتطوير أدائها، وتحسين جودة خدمات الرعاية الطبية المقدمة للمواطنين، من خلال الاهتمام بتطوير أداء المتغيرات الصحية في هذا الإطار، بحيث تمثلت تلك المتغيرات عموماً بتطوير جودة خدمات الرعاية الطبية العامة، وزيادة مستوى كفاءتها؛ بغية تعزيز مستوى الصحة المجتمعية، في ظلّ تخفيض تكاليف الخدمات الاستشفائية، لتكون ضمن متوسط إمكانيات المواطنين على تلقي الرعاية العلاجية المطلوبة. (Easton, David, 2022, pp.383-400)

لقد أضحت تركيا في محيطها الإقليمي، بعد أكثر من عقدين متتاليين من حكم حزب العدالة والتنمية، بمثابة حاضنة مركزية لمنظومة حديثة وعصرية من المدن الطبية المختصة والمتطورة، والمشافي الضخمة بمرافقها الحيوية وتجهيزاتها الفنية والإدارية المتكاملة، جنباً إلى جنب شبكة العيادات الاختصاصية، والمرافق الطبية المساندة، التي توفر الخدمات الطبية الشاملة والمتنوعة للمواطنين، (صفرة، 2007، ص44) فقد كان لبرنامج "التحول الصحي" الذي اعتمدته وزارة الصحة التركية عام 2003م، بمثابة وزير الصحة "رجب أكاغ" وفريقه المختص، دوراً فاعلاً في تطوير منظومة الرعاية الصحية الأولية، وشمولية نظام التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، والتحول إلى تطبيق استراتيجية "طب الأسرة"، والتي تُعنى بصحة الأم والطفل ومختلف قضايا الأمومة، وتعميم ثقافة صحة الأسرة الوقائية. (Tuğrul, 2017, PP.247-336)

بناءً على ما تقدم، فقد انعكست سياسات الحكومات التركية المتعاقبة بعد عام 2002م، في إطار رؤية حزب العدالة والتنمية للنهوض بالقطاع الصحي في تركيا، انعكاساً إيجابياً ملموساً ومباشراً على حياة المواطنين، كما ظهر هذا التحول الإيجابي ضمن مؤشرات منظمة الصحة العالمية وبياناتها الرسمية المنشورة، وكذلك الحال في قاعدة البيانات الرسمية لمؤشرات التنمية العالمية.

إن من المهم ذكره هنا، أن تطور القطاع الصحي ونهضته وارتفاع مستوى كفاءة خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الحكومة التركية لمواطنيها، وانعكاس ذلك بشكل إيجابي واضح على معدلات التنمية الصحية في تركيا، إنما كان نتاجاً مباشراً لسياسات حكومات العدالة والتنمية

وخططها التنموية الاستراتيجية في هذا الجانب الحيوي الهام، (طاهر، 2015، ص88) فبينما لم يكن الكادر الطبي في تركيا يتجاوز (250.000) موظف حتى العام 2002م، أصبح العدد يتجاوز (600.000) موظف مع مطلع العام 2022م، تلك الحقبة الزمنية ذاتها التي أنشأت فيها حكومات العدالة والتنمية ما يزيد عن (3800) مؤسسة صحية جديدة، توزعت ما بين مجمعات طبية ومشافي ومراكز صحية وعيادات طوارئ وغيرها. (Tuğrul, 2017, PP.247-336)

وعليه، فقد ارتكزت رؤية حزب العدالة والتنمية في تخطيط تنمية القطاع الصحي في تركيا على استراتيجيات تحويل البرامج والمقترحات النظرية إلى إجراءات تطبيقية على أرض الواقع، ليتم إخضاعها للتجربة والاختبار العملي ومحاكاة الظروف ذات العلاقة بالأداء وتحقيق الأهداف المطلوبة، بحيث يكون ذلك كله في مرحلة ما قبل توسيع تطبيق البرامج التنموية وتعميمها على المستوى الوطني، وبإشراف مرحلي شامل لفرق المتابعة من الخبراء الذين تتجاوز صلاحياتهم ذلك الأمر، لتشمل مسؤولياتهم تقديم التغذية الراجعة للإدارات العليا على مستوى وزارة الصحة؛ بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حيثما تطلب الأمر ذلك، وفي المكان والزمان المناسبين.

جدير بالاهتمام هنا الإشارة إلى أن الإنجازات التي حققتها حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة في تركيا منذ العام 2002م وحتى العام 2016م كانت قد تأثرت وبشكل واضح بتدهور المؤشرات الاقتصادية والأمنية التي أعقبت تلك المرحلة المذكورة وتحديداً بعد عام 2018م، حيث تراجع الإنفاق الصحي للفرد في تركيا وبشكل ملحوظ بسبب انخفاض قيمة العملة التركية المرتبط بالأوضاع السياسية والأمنية، فقد انخفض الإنفاق الحكومي الصحي على الفرد من 432.13 دولار في العام 2016م ليستمر في التراجع وصولاً إلى 386.25 دولاراً في العام 2021م بحسب بيانات (Data Commons) المستندة إلى تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO). (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2022، ص4، ص5)

وعطفاً على ما تقدم، فقد أشارت تقارير مؤسسة التجارة الدولية للعام 2022م بأن تركيا لم تنفق سوى 4.5% من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة والخدمات الصحية لمواطنيها، وهو معدل منخفض جداً مقارنة بمتوسط إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط، هذا إلى جانب إشارة التقارير المذكورة لنقص الكوادر الطبية في مراكز الرعاية الأولية في تركيا والذي ترافق مع موجة هجرة واسعة للأطباء الأتراك نحو أوروبا بعد عام 2016م بسبب ظروف العمل القاهرة وتدني الأجور. (تقارير مؤسسة التجارة الدولية 2026، ص10-25)

المبحث الثالث:

ترسيخ مفاعيل التنمية في تطوير مرافق البنية التحتية الخدماتية التركية بعد عام 2002م:

1.3. تمهيد:

تعتبر البنية التحتية الخدماتية الفاعلة والمتقدمة في أية دولة في العالم، معياراً هاماً ومؤشراً على مستوى التقدم والازدهار فيها، حيث تمتاز الدول المتقدمة ببنى تحتية خدمية وعصرية ومتطورة على صعيد شبكات الطرق وتجهيزاتها، ووسائل الاتصال والمواصلات، ومنشآت تقديم الخدمات الحيوية للمواطنين، كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها، بعكس الدول النامية أو المتأخرة، التي تعاني مجتمعاتها بوجه عام من تدني مستوى تجهيزات البنية التحتية الخدماتية وعدم كفاءتها، وانخفاض مستوى أدائها في تلبية احتياجات المواطنين بالشكل المفترض والمطلوب. (سبيتان، 2012، ص91)

كذلك يلاحظ في هذا السياق، بأن شبكات البنى التحتية العصرية والمتطورة في الدولة، إنما هي بمثابة عامل رئيس ومتغير جوهري يعزز من قدرة الحكومات ويزيد من إمكاناتها في تحقيق أهدافها التنموية المختلفة، والتغلب على التحديات التي قد تواجهها بكفاءة أعلى وتكاليف أقل وفي زمن أقصر، سواءً على صعيد التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من مجالات التنمية المختلفة الأخرى.

2.3. رؤية حزب العدالة والتنمية ودوره في تطوير مرافق البنية التحتية الخدماتية في تركيا:

لقد تبنى حزب العدالة والتنمية منذ بدايات توليه السلطة في تركيا عام 2002م رؤية تنموية شاملة، تقوم على سلسلة ضخمة من الاستثمارات الحيوية؛ بهدف تطوير مرافق البنى التحتية الخدماتية وتجهيزاتها الفنية والإدارية والتقنية كافة، الأمر الذي ساهم وبشكل فاعل في امتلاك تركيا لبنية تحتية خدمية ولوجستية قوية ومتطورة، كان لها دوراً محورياً في تحقيق أهدافها النهضوية الشاملة، وخلال فترة زمنية وجيزة. (النعي، 2024، ص45-47)

فعند الحديث عن البنية التحتية في مجال النقل والمواصلات في تركيا، فقد بلغ إجمالي طول الطرق البرية الرئيسة المعبدة ذات الكفاءة الخدماتية والمعايير الدولية المتعارف عليها حوالي (67.000) كم عام 2015م، في حين وصل طول شبكات السكك الحديدية المتطورة حوالي (13.000) كم لنفس العام المذكور، ويأتي ذلك في وقت احتلت فيه تركيا المركز الثامن عالمياً من حيث امتلاكها خطوط سیر القطارات فائقة السرعة، (32.SETA, 2014, P) هذا إلى جانب امتلاك تركيا لأعداد كبيرة جداً من الموانئ والمرافئ البحرية الهامة ذات التجهيزات الخدماتية المتطورة، وكذلك الحال بالنسبة للمطارات الضخمة المتطابقة في تجهيزاتها مع المواصفات العالمية عالية الجودة والكفاءة، وفي إطار الحديث عن تطور البنى التحتية في قطاع النقل والمواصلات وشبكات الطرق في تركيا. (بيانات تقارير البنك الدولي، 2025، ص46-79)

جدير بالذكر التطرق إلى عدة مشاريع عملاقة قامت بحكومات العدالة والتنمية بتنفيذها أو لا تزال قيد المتابعة والتنفيذ، ومن تلك المشاريع على سبيل المثال وليس الحصر، مشروع "مرمري" الخاص بالنقل بالسكك الحديدية في مدينة استانبول، والذي يشمل نفقاً تحت مضيق البسفور، حيث صُمم المشروع بقدرة استيعابية قدرها حوالي (75.000) مسافر، يتم انتقالهم يومياً بين طرفي استانبول الآسيوي والأوروبي،

لترتفع بذلك نسبة استخدام السكك الحديدية في مدينة استانبول من (3.6%) قبل عام 2002م، إلى (27.7%) مع مطلع العام 2015م. (الحمداني، 2018، ص36)

من جهة أخرى، ومن أجل موثوقية التحليل العلمي الموضوعي، فلا ينبغي إهمال عامل توظيف حزب العدالة والتنمية لمسألة الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي توظيفاً سياسياً وتنموياً بامتياز، ذلك أن انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي إنما هو مطلب شعبي تركي بوجه عام، بالإضافة لكونه مطلباً لقادة المؤسسة العسكرية من العلمانيين في ذات الوقت، والمهم ذكره هنا، أن تحولات تركيا النهضوية سياسياً واقتصادياً لم تكن بمعزل عن سياسات حزب العدالة والتنمية في توظيف سعي الشعب التركي باتجاه الانضمام للاتحاد الأوروبي، فهو من جانب يمنح قادة الحزب تأييداً وتحشيداً شعبياً داعماً في الاستفتاءات الديمقراطية خلال الانتخابات أمام الخصوم، والأهم من ذلك هو توظيف الحزب لتلك المسألة توظيفاً سياسياً استراتيجياً بعيد الأمد، من خلال إرضاخ المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة العلمانية المعادية لسياسات الحزب، وإجبارها على تقبل التعديلات الدستورية وتنفيذ رزم الإصلاحات الديمقراطية التي تعتبر من ضوابط ومستلزمات الترشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، بحيث أصبحت تلك المسألة بمثابة استراتيجية متدرجة تبناها قادة الحزب بغية تحييد دور الجيش التركي عن التدخل في الشأن السياسي والحياة المدنية للترك، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف لتعزيز دور الحكومة السياسي ونفوذها في اتخاذ القرارات السيادية في إطار رؤية حزب العدالة والتنمية، في ظلّ عجز الجيش وإبطال قدرته على تنفيذ الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المدنية المنتخبة كما كان عليه الأمر في السابق، وبالتالي نلاحظ بأن مسألة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي إنما كانت مسألة حيوية واستراتيجية فاصلة بالنسبة لبقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم رغم مرجعيته الإيديولوجية الإسلامية في ظل مؤسسة عسكرية علمانية معادية لبرامجه ورؤيته في الحكم وإدارة الدولة وتحقيق الإنجازات التنموية التي نتحدث عنها سواءً على الصعيد الاقتصادي أو السياسي.

ومن المهم ذكره في هذا المقام، ضرورة التنويه إلى أن الإنجازات التنموية التي شهدتها تركيا في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية على صعيد قطاعات البنية التحتية الخدمية، كانت قد تعرضت لانكسار واضحة المعالم بعد عام 2016م، وذلك على إثر محاولة الانقلاب الفاشلة وما تبعها من إجراءات أمنية قمعية من قبل السلطات التركية تجاه تيارات المعارضة السياسية وقوى المجتمع المدني الداعم لها، حيث تظهر بيانات البنك الدولي بأن الاضطرابات النقدية والتضخم الحاد الذي شهدته تركيا بعد عام 2016م كانت قد أضعفت ثقة المستثمرين الأجانب وتسببت في تباطؤ مختلف أنواع المشاريع الخدمية في قطاعات حيوية وهامة في مختلف أنحاء تركيا مثل قطاع المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والاتصالات والموانئ البحرية وإدارة النفايات الصلبة مقارنة بمرحلة ما قبل عام 2016م. (بيانات تقارير البنك الدولي، 2025، ص46-79)

إن المحاكمة الموضوعية لمسارات النهضة التنموية التركية ومسارات التحول السياسي الذي شهدته البلاد في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية في مختلف المسارات المذكورة تنموياً وسياسياً، إلا أنّ ذلك المسار الإيجابي لا يخلو بأي حال من الأحوال من انعطافات سلبية ومفارقات انحدرية واضحة المعالم، فالدراسة الحالية تنطلق في إطار المسارات التنموية الإيجابية التي قادها حزب العدالة والتنمية، واستطاع من خلالها أن يحقق مستويات ذات دلالة ملفتة وجديرة بالاهتمام في تجارب تنموية لم تصل لمستويات التجربة التركية ولو بالحد الأدنى من معطيات التنمية ومؤشراتها النهضوية المتكاملة.

وعليه، فجديراً بالذكر التطرق إلى بعض مسارات التعثر والانحدار التي انتابت مسيرة الرؤية النهضوية التركية بعد عام 2002م، وهنا لا بدّ من تسليط الضوء على فترة حكم حزب العدالة والتنمية بعد عام 2016م أو بمعنى أدقّ بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على حكومة الحزب، فعلى صعيد المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي، تشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع حادّ وانكماش واضح في متغيرات الاقتصاد التركي، حيث الانخفاض المستمر في قيمة الليرة التركية، بحيث انخفضت من متوسط 3 ليرات مقابل الدولار عام 2016م، لتتجاوز 46 ليرة مع مطلع العام 2025م. (بيانات تقرير البنك الدولي، 2025، ص46-79)

كما تشير بيانات مؤشر التنمية البشرية إلى ارتفاع حادّ في معدلات التضخم في تركيا، حيث صعد التضخم السنوي من حوالي 7.7% عام 2016 ليصل إلى حوالي 72.3% مع مطلع العام 2022م، و 58.5% مع مطلع عام 2024م، ويأتي ذلك مصحوباً بتقلبات حادة في نمو الاقتصاد التركي، حيث تشير بيانات تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للعام 2025م إلى تباطؤ حادّ في نمو الاقتصاد التركي، الذي وصل إلى ما دون 3% للعام 2024م، وهو معدل أقل بكثير من متوسط نمو الاقتصاد التركي طويل الأجل، وباستقراء المؤشرات المذكورة، يلاحظ بأنّ مسارات النهضة التنموية الاقتصادية في تركيا لا تدلّ على مسار تنموي مستقر ومتنامي بشكلٍ متدرج وثابت، وهذا يعكس بشكلٍ أو بآخر رؤية سياسية مضطربة أحياناً وغير صائبة في كثير من الأحيان. (تقرير بيانات مؤسسة التجارة الدولية، 2026، ص10-25)

يقوم الإطار النظري لهذه الدراسة انطلاقاً من مفهوم "الدولة التنموية" Developmental State كما عبّر عنها تشالمرز جونسون، وكذلك بالاعتماد على مفهوم "الدولة الاجتماعية Welfare State"، وبما أن النموذج الأساسي إنما كان مقتبساً من سياقاتٍ أسيوية، فقد افترضت هذه الدراسة إمكانية تطبيقه على الحالة التركية، وبمقدار ما تتوافر فيها شروطه الرئيسة والمتمثلة في النخبة البيروقراطية ذات الكفاءة المطلوبة، والتحالفات اللازمة بين كلّ من الدولة والقطاع الخاص، وتوظيف الاستثمارات العامة وتوجيهها نحو قطاعات حيوية واستراتيجية، وبالتالي فالدراسة تُعنى باختبار الفرضيات الثلاث على النحو التالي:

- ارتبط توجيه الإنفاق العام التركي على القطاعات الثلاثة المدروسة وهي "التعليم، الصحة، خدمات البنى التحتية" بتحسّن مستوى أداء تلك القطاعات.
- عزّز تحسّن أداء القطاعات الثلاثة المدروسة مشروعية النظام السياسي التركي الحاكم.

- ساهمت ضعف الشرط المؤسسي في تركيا بعد عام 2016م في تراجع مؤشرات تحسن أداء القطاعات الثلاثة المدروسة.

عرض البيانات والمؤشرات الكمية لتطور القطاعات التنموية الثلاثة "التعليم، الصحة، البنية التحتية الخدمية" (2002-2024م)

جدول (1): تطور مؤشرات قطاع التعليم في تركيا 2002-2023م

المؤشر	القيمة عام 2002	القيمة عام 2023/2024	نسبة التغير	المصدر
معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	24%	128%	+433%	البنك الدولي

جدول (2): تطور مؤشرات قطاع الصحة في تركيا 2002-2023م

المؤشر	القيمة عام 2002	القيمة عام 2023/2024	نسبة التغير	المصدر
وفيات الرضع / لكل 1000 مولود	28.5	5.5	- 81%	البنك الدولي
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	70.8 عام	78.5 عام	7.7 عام	البنك الدولي / WHO
مؤشر التغطية الصحية الشاملة (UHC)	51 نقطة	79 نقطة	+55%	منظمة الصحة العالمية
الإنفاق الحكومي الصحي للفرد / دولار	-----	386.25 - 2021	انخفاض بعد عام 2016	WHO تقارير

جدول (3): تطور مؤشرات البنية التحتية اللوجستية في تركيا

المؤشر	القيمة/الترتيب المبكر	القيمة/الترتيب الحديث	التغير الملحوظ	المصدر
مؤشر أداء اللوجستيات (LPI)	حوالي 40-30	ضمن أفضل 30-25	تحسن ملحوظ	تقارير البنك الدولي
خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة	شبه معدومة	ضمن أكبر 8 دول عالمياً	إنشاء شبكة حديثة	تقارير البنك الدولي

- خاتمة البحث:

*- ملخص الدراسة:

لقد ارتبط البُعد الاجتماعي لدى قادة حزب العدالة والتنمية وبشكل وثيق بالرؤية النهضوية التركية الشاملة، والتي ارتكزت على متغيرات استراتيجية هامة، كان منها بالإضافة لمتغير الاستقرار المجتمعي متغيراً اجتماعياً آخرًا يتكامل معه وظيفياً، ولا يقلُّ عنه أهمية، وهو المتغير الخدمي الذي يركز على تطوير المنظومة الاجتماعية الخدمية للمواطنين، والذي يساهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية ومتطلباتهم الحياتية الضرورية.

وعليه، فقد قامت حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة منذ توليها لمهامها الوظيفية وصلاحياتها الدستورية بعد عام 2002م، بتبني العديد من الخطط والبرامج، وإقرار الكثير من السياسات؛ بغية تنمية القطاع الخدمي في تركيا والنهوض به؛ ليصبح أكثر قدرة وفاعلية في تلبية احتياجات المواطنين بكفاءة أعلى وجودة أفضل، وفي هذا السياق، فقد شهد النظام التعليمي في تركيا تطوراً لافتاً وملحوظاً وعلى المستويات كافة، ابتداءً من التعليم المدرسي بمرحلة مختلفة، وانتهاءً بالتعليم العالي الجامعي والتعليم التقني، إضافة للتطور النوعي على صعيد البحث العلمي والتطبيقات المرتبطة به، في المجالات التكنولوجية والصناعية المختلفة (فولر، 2024، ص70-73).

أما في مجال القطاع الصحي، فقد شهد هذا القطاع الحيوي والهام، في إطار سياسة حزب العدالة والتنمية؛ بغية تطوير أداء المنظومة الخدمية العامة في تركيا تطوراً كبيراً ونوعياً، على صعيد تحسن مستويات الخدمات الطبية، ورفع كفاءة أداء القطاع الصحي بوجه عام، (أحمد، 2000، ص38-41) وبذلك فقد شهدت تركيا حركة توسع هائلة في بناء المدن الطبية التخصصية، والمشافي الحكومية المتقدمة، جنباً إلى جنب رفع كفاءة الكادر البشري الطبي، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية المتطورة، وتمكين المواطن التركي من الحصول على الخدمات العلاجية الاستشفائية التي يحتاجها بجودة عالية وتكلفة متواضعة بشكل عام. (عبد الرحمن، 2023، ص29).

كذلك الحال، فقد شهدت مرافق البنية التحتية الخدمية في تركيا تطوراً بنوياً كمياً ونوعياً على الصعيد التكنولوجي فنياً ولوجستياً، في إطار الخطط التنموية التي تبناها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الاجتماعي في سياق الرؤية النهضوية الشاملة في تركيا، وعليه، فقد تطور قطاع الطرق والمواصلات تطوراً استراتيجياً على صعيد شبكات المواصلات المتقدمة والعصرية، والتجهيزات الفنية والهندسية المرتبطة بها، كالأبنية والجسور العملاقة، إضافة للموانئ الحيوية والمرافئ ذات الكفاءة والفاعلية العالية، وكذلك الحال بالنسبة للمطارات الدولية المتقدمة ذات المواصفات النوعية ومعايير الجودة والكفاءة العالية المتعارف عليها عالمياً. (الموافي، 2022، ص17).

وعطفاً على ما تقدم ذكره، وفي إطار الرؤية النهضوية الشاملة لحزب العدالة والتنمية في تركيا ببعدها الاجتماعي، في مجال تطوير القطاع الخدمي فيما يتعلق بالبنية التحتية ومرافقها المختلفة، فقد عملت حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة بجهود حثيثة نجم عنها امتلاك تركيا لشبكة متطورة وعصرية من الاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة لقاعدة معلوماتية هائلة من التقنيات التكنولوجية الفنية واللوجستية ذات العلاقة بالبرمجيات المتقدمة، التي يتم توظيفها في خدمة القطاعات الإنتاجية المختلفة، والأنشطة التجارية والتسويقية المرتبطة بها. (فولر، 2024، ص70-73).

وفي ذات السياق أيضاً، وفي إطار رؤية حزب العدالة والتنمية وسياساته النهضوية ذات الأبعاد الاجتماعية في مجال تطوير مرافق البنى التحتية الخدمية في تركيا، فقد تبنت حكومات العدالة والتنمية العديد من المشاريع الاستثمارية والسياسات التنموية، التي كان لها الدور الكبير والأثر الواضح في زيادة كفاءة قطاع الطاقة الكهربائية الإنتاجية، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على تقليل تكاليف التزود بالتيار الكهربائي بالنسبة للمواطنين، ولجميع القطاعات الإنتاجية في تركيا على حدٍ سواء، ذلك الواقع الذي ينطبق أيضاً على قطاع الموارد المائية، بعد قيام الحكومات التركية المتعاقبة بانتهاج سياسات وتبني استراتيجيات ساهمت بفاعلية كبيرة في تنمية مصادر التزود بالمياه وتطويرها. (الشويكي، 2018، ص97)

- نتائج الدراسة:

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

***- شكلت سياسات حزب العدالة والتنمية خلال الفترة من 2002-2024م عاملاً هاماً ومؤثراً في إحداث نقلة نوعية على صعيد قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية الخدمية فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بلغت نسبة الملحقين بالتعليم العالي في تركيا في العام 2002م 24% في حين بلغت النسبة 128% في العام 2024/2023م بنسبة تغير زادت عن 433% حسب بيانات البنك الدولي، كذلك فقد سجل مؤشر التغطية الصحية الشاملة في البلاد 51 نقطة في العام 2002م ليصل إلى 79 نقطة في العام 2024/2023م بنسبة تغير زادت عن 55% حسب بيانات منظمة الصحة العالمية، كما بلغ أداء مؤشر الخدمات اللوجستية للبنية التحتية لتركيا قيمة جعلت تركيا في المرتبة بين 30-40 من بين دول العالم مع بدايات العام 2002م، في حين أصبح ترتيب تركيا ضمن أفضل 25-30 دولة مع نهاية العقد الأول من تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وبالرغم من مؤشرات التطور الملحوظ في القطاعات الثلاثة المذكورة إلا أنه جدير بالذكر الإشارة إلى محاولة الانقلاب الفاشلة وانعكاس تلك الحادثة على مجمل مؤشرات التطور الاستراتيجية في تركيا، باعتبار السياسات المضادة التي اتخذتها الحكومة التركية بعد العام 2016م وانعكاساتها السلبية على تراجع مسارات التنمية عموماً في القطاعات الثلاثة المذكورة.**

***- لم تكن مؤشرات التطور التي أحدثتها حكومات حزب العدالة والتنمية في القطاعات الثلاثة المذكورة عابرة أو وليدة الصدفة، إنما كانت نتاج سياسات وخطط وبرامج تنموية متكاملة إزاء القطاعات التنموية في كل من التعليم والصحة وقطاع البنى التحتية الخدمية، ففي قطاع التعليم تبني الحزب نظاماً تعليمياً صارماً فيما يتعلق بالزامية التعليم المدرسي بجميع مراحل بالإضافة لتبني مشاريع تزويد المدارس بجميع منظومات البرمجة الرقمية الحديثة، جنباً إلى جنب تبني برامج التوسع الجامعي وتطبيق سياسة جامعة جديدة في كل محافظة تركية، بالإضافة لتبني نظام تكافؤ الفرص التعليمية وسياسات دعم الحكومة لمشاريع البحث العلمي، أما على صعيد القطاع الصحي فقد تبنت حكومات الحزب برامج التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين، بالإضافة لمشاريع المشافي الميدانية وبناء المشافي المتقدمة، وتبني سياسات الخدمات الطبية المتطورة من خلال برنامج طبيب لكل أسرة تركية، وكذلك برامج وسياسات إصلاح القطاع الدوائي وتطويره، وفيما يتعلق برؤية حكومات حزب العدالة والتنمية لتطوير قطاع البنية التحتية الخدمية في تركيا، فقد وظف الحزب سياسات تطوير برامج النقل والمواصلات من خلال بناء مشاريع البنية التحتية الخدمية العملاقة كالجسور والطرق والأنفاق والمطارات، بالإضافة لتنفيذ برامج التنمية الإسكانية الشاملة ومشاريع الطاقة والمياه والسدود العملاقة.**

***- اعتمدت حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة بعد عام 2002م في سبيل تحقيق تحولات استراتيجية على صعيد القطاع التعليمي والصحي وقطاع البنى التحتية على إعادة هيكلة بنى جذرية للمنظومة التشريعية المؤسساتية في تركيا، من خلال قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وقانون المناقصات العامة، وقانون الدمج المركزي للموازنات، فعلى مستوى قطاع التعليم تمت إعادة هيكلة مجلس التعليم العالي ليتوافق مع خطة بناء جامعة في كل محافظة تركية، بالإضافة لتنظيم التكافؤ التعليمي والديمقراطية، وتأسيس المديريات العامة للابتكار والتقنيات التعليمية وبرامج النهوض بالبحث العلمي والبحوث التجريبية، أما بخصوص القطاع الصحي، فقد تبنت حكومات العدالة والتنمية برامج وسياسات متكاملة للنهوض بقطاع الصحة التركي من خلال توحيد الصناديق التأمينية الخاصة بالخدمات الصحية للمواطنين، وتبني قانون التفرغ الكامل للأطباء، وقانون الفصل بين تقديم الخدمة الصحية وتمويلها، وكذلك اعتماد برامج دعم الكادر الطبي، وتوفير مستلزمات الخدمات الصحية بأعلى مستويات الجودة ضمن المعايير الأوروبية، وفي مجال سياسات تطوير قطاع البنية التحتية الخدمية، فقد تم اعتماد برامج توسيع صلاحيات إدارة الإسكان، وتأسيس هيئة تنظيم الطيران المدني والمطارات، وتأسيس هيئات تنظيمية ومؤسساتية للطاقة والاتصالات، الأمر الذي انعكس وبشكل مباشر على تحسن ظروف القطاع الخدمي اللوجستي في تركيا بوجه عام.**

***- على الرغم من سياسات وبرامج حكومات حزب العدالة والتنمية التي كان لها دور هام في نهضة القطاع التعليمي والصحي وقطاع البنية التحتية في تركيا بعد عام 2002م، إلا أنه وفي المقابل، فقد كان لبعض السياسات والإجراءات المتبعة دوراً سلبياً معاكساً كان قد شكل عائقاً أمام مسارات تحولات تركيا الاستراتيجية في القطاعات الثلاثة المذكورة، فقد شكلت السياسات النقدية غير التقليدية المتمثلة في أزمات الفائدة والتضخم عائقاً أمام نمو الاقتصاد التركي وتراجع الاستثمارات، خاصة مع استمرار الحكومات التركية في تخفيض نسبة الفائدة، وتقويض استقلالية البنك المركزي التركي، بالإضافة لسياسات الحكومات التركية المتعاقبة في الاعتماد على قطاع العقارات على حساب التصنيع التكنولوجي، في ظل زيادة أعباء نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل غير متكامل ومنظم في مراحل معينة، ويأتي ذلك بالتوازي مع التسييس والاستقطاب في قطاع التعليم، ما تسبب في هجرة الأدمغة من تركيا باتجاه أوروبا والولايات المتحدة، كما لا يمكن إهمال سياسات حكومات العدالة والتنمية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في العام 2016م، والتي شكلت كابحاً أمام مسار تحولات تركيا الاستراتيجية في القطاعات الثلاثة**

المذكورة، حيث سياسات التغييرات المؤسسية ومركزية السلطة من خلال الانتقال للنظام الرئاسي، وتراجع مبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء، وأثر ذلك على سياسات المحاور والصدام الدبلوماسي على الصعيد الإقليمي والدولي.

***- لعل من أهم نتائج هذه الدراسة البحثية هو الكشف عن مدى إمكانية تعميم التجربة النهضوية التركية على دول عربية أو دول نامية بشكل عام، وهنا لا بُدَّ من ملاحظة أن إمكانية نقل النموذج النهضوي التركي إلى أي من الدول العربية أو النامية، لا يعني بأي حال من الأحوال نسخ النموذج التركي بالكلية، إنما باستخلاص الآليات الهيكلية والمؤسسية التي أفضت إلى الطفرة النهضوية، مع تحديد السياسات التي أدت إلى الأزمات اللاحقة في تركيا، وعليه فعملية توطيد النموذج النهضوي التركي في البلاد العربية إنما يستلزم فصل التمويل عن التشغيل، بمعنى حصر دور الدولة في المراقبة والتوجيه للمشاريع التنموية، بالإضافة لتوحيد الصناديق السيادية والتأمينية لتعزيز القوة التمويلية من قبل الحكومة، ومأسسة الشراكة بين القطاع العام والخاص بضوابط شفافية صارمة، وتفعيل نظام المساءلة والمحاسبة للقضاء على منابع الفساد المالي والإداري، والتحوط من العملات الصعبة لمواجهة الأزمات العالمية، ويأتي كل ما تقدم مترافقاً مع مشاريع التوسع العمراني والتجديد الحضري من خلال تأسيس وكالات إسكان مركزية سيادية، وتعزيز البنية الخدمية على مستوى القطاعين التعليمي والصحي، وربط التعليم النظري بالبحث التطبيقي في مجال التصنيع، ومع الأخذ بالاعتبار المساحات المشتركة في قابلية التعميم بين تركيا والدول العربية حيث التحول الرقمي والحوكمة والهوية الثقافية والتاريخ الحضاري الجامع، وفي ذات الوقت عدم إهمال عوامل التنافر في تطبيق النموذج التنموي التركي على المستوى العربي، حيث طبيعة الاقتصاد العربي الريعي مقابل الاقتصاد التركي الإنتاجي بطبيعته وبنيتة التحتية حتى قبل عام 2002م، وكذلك طبيعة الاستقرار السياسي والبيئة الإقليمية التركية المحفزة مقابل حالة اللاتيقين والبيئة الاقتصادية المضطربة في الحالة العربية عموماً.**

- التوصيات:

***- في إطار العلاقة التكاملية بين التنمية السياسية من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى فينبغي لصانع القرار في النظام السياسي أن يدرك جيداً، بأن لا تنمية اقتصادية ونهضة اجتماعية وفكرية في المجتمع، إن لم تترافق مع تعزيز أسس التنمية السياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة تحت أطر العدالة المجتمعية والمساواة أمام القانون، وفي ظل غياب الفساد بجميع أشكاله بضوابط الشفافية والمساءلة والمحاسبة وسيادة النظام والحوكمة والعمل المؤسساتي تحت مظلة الوطن.**

***- ينبغي على صانع القرار السياسي في الدول النامية لا سيما العربية منها، والتي تشهد مستويات تنمية متدنية واقتصادات متهاكلة في أغلبها في ظل سيادة الفقر والجهل وارتفاع مستويات البطالة والجريمة وغياب الاستقرار السياسي والأمني، أن يدرك بأن الإرادة السياسية ينبغي أن تقتزن بإجراءات عملية وخطط وبرامج واقعية وموضوعية تبدأ بإجتثاث الفساد ومحاربة أصحابه ومحاسبتهم، وتعزيز أطر الشفافية المؤسساتية والمهنية الوظيفية في إطار تحقيق متطلبات النهضة التنموية المرجوة.**

***- إن تداعي اقتصادات الدول النامية وتهالك مرافقها الخدماتية العامة ومستوى التعليم والبحث العلمي فيها، وما يصاحب ذلك من تدني مستويات الحياة الاجتماعية لسكانها وفي مختلف المجالات، إنما هو ليس بسبب قلة الخبرات والكفاءات، ولا هو بمحدودية الإمكانيات والموارد المتاحة، بقدر ما هو راجع لدواعي ومسببات ذاتية داخلية بالمقام الأول، فلا يعقل على سبيل المثال لا الحصر، أن تستقل ماليزيا ومصر في ذات الفترة تقريباً، ثم تصبح ماليزيا قوة اقتصادية عالمية في بضعة عقود مع شح الموارد ومحدودية الإمكانيات والتعددية العرقية لشعبها، في وقت تبقى مصر بامكاناتها الضخمة وموقعها الاستراتيجي وتاريخها العريق وشعبها الكبير والمتجانس عرقياً حبيسة الفقر والجهل والتداعي الاقتصادي والتبعية السياسية.**

***- ينبغي على أنظمة الحكم في الدول النامية لا سيما العربية منها، أن تعي وبشكل واضح بأن نظام الحكم إنما يستمد فلسفة مشروعيته من الشعب، وبأن الحاضنة الشعبية لنظام الحكم إنما هي ضمانته أمنه واستقراره الحقيقي، وأن الثقافة الشعب حول نظامه السياسي وحكومته مرهون بمدى رفاية المواطن وأمنه الاقتصادي والاجتماعي بالمقام الأول، في ظل العدالة المجتمعية وتساوي الحقوق والواجبات أمام القانون، كما على أنظمة الحكم في الدول النامية أن تدرك جيداً بأن الاستقرار السياسي والأمني، إنما هو مرهونٌ بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وقبل أي شيء آخر، وبأن الحلول الأمنية والبوليسية إنما تمثل حلولاً موضعية أنية لمشاكل تأخذ بالتراكمية الزمنية والتحمل الشعبي والاحتقان المتزايد، وصولاً للتحشيد الجمعي والتجيش الثوري ضد الحكومة ونظام الحكم القائم بغية إسقاطه، الأمر الذي يترتب عليه كوارث اجتماعية واقتصادية وأمنية لا يحمد عقباهما يتحملها بطبيعة الحال الشعب والوطن، وما أحدث ما عُرف "بثورات الربيع العربي" ببعيد عن تلك الوقائع والتوصيفات في الدوافع والمسببات.**

- قائمة المصادر والمراجع:

-المراجع العربية:

*- الكتب:

- [1] أحمد، فيروز. (2000). صنع تركيا الحديثة. العراق- بغداد. بيت الحكمة للنشر والتوزيع. ص38-41.
- [2] أرمسترونج، هس. (1952). الذنب/الأعبر مصطفى كمال. مصر- القاهرة. دار الهلال للنشر. ص198.
- [3] الأسمرى، عبد الله. (2022). التعليم في بعض بلاد المسلمين، السعودية. أم القرى للنشر. ص77-80.

- [4] الحمداني، محمد وآخرون. (2018). دليل الدراسة في تركيا. تركيا. أنقرة. مطبعة آغا أو غلو. ص33، 36.
- [5] الزيد، مصطفى. (2022). بطل الأناضول. المملكة المتحدة – لندن. رياض الريس للكتاب والنشر. ص241.
- [6] الشوبكي، عمرو. (2018). الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة. الإمارات. مركز المسبار. ص97.
- [7] العلاف، إبراهيم. (2021). نحن وتركيا، العراق – الموصل. جامعة الموصل. ص55، 58، 59.
- [8] -الموافي، ندى. (2022). دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي. مصر. المركز الديمقراطي. ص17.
- [9] النعيمي، أحمد نوري. (2024). النظام السياسي في تركيا. الأردن. دار زهران للنشر. ص45-47.
- [10] أوجلو، أحمد داوود. (2011). العمق الاستراتيجي-موقع تركيا ودورها الإقليمي. لبنان- الدار العربي. ص48.
- [11] جول، محمد زاهد. (2013). التجربة النهضوية التركية، استانبول. تركيا. المركز الديمقراطي. ص44.
- [12] سبيتان، سمير ذياب. (2012). تركيا في عهد رجب طيب أردوغان. الأردن. الجنادرية للنشر. ص91.
- [13] صليحة، أحمد. (2012). تركيا. مصر- القاهرة. دار منف للنشر والتوزيع. ص70.
- [14] ضوران، برهان. (2018). تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم. الأردن. الجنادرية للنشر. ص59.
- [15] عبد الرحمن، نهاني. (2023). نشأة دولة تركيا الحديثة. مصر. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع. ص29.
- [16] علاّم، مصطفى. (2021). صعود القطب الإقليمي التركي بين التحديث والتبعية. مصر. البيان للنشر. ص38.
- [17] فولر، جراهام. (2024). الجمهورية التركية الجديدة. الإمارات. مركز الإمارات للدراسات. ص70-73.
- [18] قاعود، أحمد. (2016). منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية. الأردن. دار وائل للنشر. ص22-27.
- [19] محمود، أحمد عبد العزيز. (2020). تركيا في القرن العشرين. مصر. المكتب الجامعي الحديث. ص96.
- [20] مصطفى، بسام. (2021). تمويل التعليم العالي واقتصادياته. الأردن. دار وائل للنشر. ص17.

*- التقارير الدولية:

- [21] تقرير البنك الدولي (WB) حول التنمية. 2025م. ص46-79. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2275-9>
- [22] تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF). مشاريع التنمية. 2025م. ص26-32. Sustainable Development Investment Partnership
- [23] تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول التنمية. 2023م. ص11-27. <https://doi.org/10.1787/f6edc3c2-en>
- [24] تقرير منظمة الصحة العالمية (WHO). التنمية الصحية. 2024م. ص1-4. <https://iris.who.int/handle/10665/376869>
- [25] تقرير منظمة اليونسكو (UNESCO) حول التنمية. 2024م. ص28-34. <https://digitallibrary.un.org/record/4066661>
- [26] تقرير مؤسسة التجارة الدولية (ITC) حول البنية التحتية. 2026م. ص10-25. <https://www.intracen.org/file/operational-plan-2026pdf>
- [27] تقرير مؤشر الابتكار العالمي (GII). مؤشرات الإبداع. 2024م. ص189-191. <https://doi.org/10.34667/tind.50062>
- [28] تقرير مؤشر جودة البنية التحتية للخدمات (LPI) حول البنية التحتية. 2025م. ص45-48. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1981-0>

*- الأطروحات الجامعية:

- [29] زعطوط، الصالح. (2014). دور القيادة السياسية في استقرار الأنظمة. رسالة ماجستير(غ.م). الجزائر. ص93، 98. <http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/4473>
- [30] صفرة، إلهام. (2007). تركيا بين الإسلام والعلمانية. رسالة ماجستير (غ.م). الجزائر. جامعة الجزائر. ص44، 40. <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000000191651000000>

- [31] -طاهر، أميرة. (2015). دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي. حزب العدالة والتنمية في تركيا، 2001-2015م نموذجاً. رسالة ماجستير(غ.م). الجزائر. ص88.
<https://drive.google.com/file/d/1PVoZ7gHfRZQvgTq8yb7W5lBag7PFZATk/view>
- [32] عبد الحكيم، عميرات.(2013). التنمية ومشروع التغريب. رسالة ماجستير(غ.م). الجزائر. جامعة الجزائر. ص78.
<https://scholar.google.com/citations?user=iUvUWaYAAAAJ&hl=ar>
- [33] سلامه، ياسر إبراهيم عمر. (2018). السياسة الإبرانية تجاه ثورات الربيع العربي- الثورة السورية نموذجاً. رسالة ماجستير (غ.م.). فلسطين-نابلس. جامعة النجاح الوطنية. ص24. <https://search.mandumah.com/Record/1235848>.

*- الدوريات العلمية:

- [34] الركابي، كريم. (2006). ثورة الاتحاديين في تركيا 1908م، العراق. مجلة كلية التربية. العدد (49). ص33.
<https://search.mandumah.com/Record/430249>
- [35] عبد القادر، عصمت. (2021). جبهة مقاتلي الشرق الإسلامي في تركيا. العراق. مجلة الرافدين. العدد (55). ص26.
<https://archive.org/details/1984-2009-55/page/n3/mode/2up>
- [36] عطوف، زهير. (2019). صناعة الصورة الذهنية ودور مواقع التواصل في التسويق السياسي. (د.م.ن.). مجلة عربي TRT. العدد (43). ص39. <https://www.trtarabi.com/article/3434471>

المراجع الإنجليزية:

- [37] Nafi, B. M. (2009). The Arabs and Modern Turkey: A Century of Changing Perceptions. Insight Turkey. 11(1).p. 63-82. The Arabs and Modern Turkey - CIAO Repository
- [38] Easton, D. (2011) «An Approach to the Analysis of Political Systems.». World Politics. vol.9.pp. 383 - 400.
- [39] An Approach to the Analysis of Political Systems | Cambridge Core <https://doi.org/10.2307/2008920>
- [40] Komili, H. (2019). Turkish Foreign Policy and the West. Turkish Industry and Business Association (TÜSİAD). Private View.23, P.53, Turkish Industry and Business Association (TÜSİAD) - Ankara/Istanbul
- [41] Yavuz, M. H. (Ed.). (2006). The Emergence of a New Turkey: Islam, Democracy, and the AK Parti. University of Utah Press. P. 22. Project MUSE - The Emergence of a New Turkey.
- [42] Tuğrul, T. (2017). MilliGörüşHareketiBibliyografyası –Bibliyografya. EtkiveYansımalar-. Turkish Studies. 12(8),P. 247-336. <https://doi.org/10.7827/TurkishStudies.11644>
- [43] Ministry of Development. (2016). Report on Turkey's initial steps towards the implementation of the 2030 agenda for sustainable development. Republic of Turkey. <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/107102030/Agenda/Turkey/Report.pdf>.
- [44] SETA. Foundation for Political, Economic and Social Research. (2014). Turkey's 2014 local elections (Analysis P.32). SETA Publications. https://file.setav.org/Files/Pdf/20140322163202_turkeys-2014-local-elections.pdf
- [45] Slijper, F. (2017). Power projection — Turkey's military build-up: Arms transfers and an emerging military industry. PAX, P.31 <https://paxforpeace.nl/wp-content/uploads/sites/2/import/import/paxreportturkijefinaldigisinglepage.pdf>.
- [46] Ministry of Development. (2016). National Rural Development Strategy (2014-2020). Republic of Turkey. <http://app.seerural.org/wp-content/uploads/2023/02/9.-Turkey-draft-national-report.pdf>.

RESEARCH ARTICLE

THE ROLE OF THE JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY (AKP) IN TURKEY'S DEVELOPMENTAL TRANSFORMATION SINCE 2002 AN ANALYTICAL STUDY OF THE EDUCATION, HEALTH, AND INFRASTRUCTURE SECTORS

Yasser Ibrahim Omar Salameh^{1,*}

¹ Ministry of Education and Higher Education, Palestine

* Corresponding author: Yasser Ibrahim Omar Salameh; E-mail: Yassersalameh1@gmail.com

Received: 12 July 2026 / Accepted 03 August 2026 / Published online: 30 September 2026

Abstract

Despite extensive academic interest in Turkey's experience, analyzing the ruling party's role in driving this developmental transformation within education, healthcare, and services requires profound systematic examination. This study analyzes the Justice and Development Party's (AKP) role in developing these sectors from 2002–2024. The study adopts a descriptive-analytical approach, reviewing sustainable development programs adopted by AKP governments in education, healthcare, and infrastructure projects. Turkey's innovative scientific progress under AKP governments exhibited a cumulative rise; Turkey ranked 39th globally in 2023, and 37th in 2024 among 133 economies, per the Global Innovation Index (GII) by the World Intellectual Property Organization (WIPO). Similarly, regarding the Turkish health sector, vital outcome indicators from the World Health Organization (WHO) and the World Bank confirm infant mortality decreased by over 75% and life expectancy rose by around 7 years. The same applies to the service infrastructure; World Economic Forum (WEF) data confirms Turkey achieved an accelerated developmental renaissance in infrastructure and services, advancing its logistical infrastructure quality. Political leadership plays a crucial, fundamental role in economic change and developmental renaissance within integrated plans. Thus, this study offers an important epistemological contribution to developing countries' pathways.

Keywords: Development vision; Effects of development; Social stability; Service infrastructure.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

سلامه، ي. إ. ع.، (2026). دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق نهضة تركيا التنموية بعد عام 2002م دراسة حالة تحليلية في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. مجلة جامعة عدن الإلكترونية للعلوم الانسانية والاجتماعية، 7(3)، ص481-464.

<https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2026.3.559>

حقوق النشر © 2026 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution.

